أوراق إستراتيجية

إنهاء الإحتلال السوري للبنان: الدور الأمريكي

January, 2006

Middle East Forum
Daniel Pipes and Ziad Abdelnour, co-chairs
May 2000

كلمة أولى

بدأ الإحتلال السوري للبنان من حوالي ربع قرن، وتستمر تعقيداته المعادية بالتأثير على الدولة الوحيدة التابعة في العالم، وفي نفس الوقت أُصيبت أهمية لبنان السياسي في واشنطن بالضمور.

عندما فرضت سوريا نفسها على جارتها الغربيّة في العام 1975، ودعمت واشنطن رسميّاً " سيادة وإستقلال لبنان وسلامة حدوده ". ووعدت الحكومة في دمشق مراراً بسحب قوّاتها، وبدلاً من ذلك، قامت بإحكام قبضتها على لبنان بفرض إحتلال قوي، عندما كان إهتمام العالم منصبّاً على الأزمة في الكويت.

واليوم، يتضح أنّ الإحتلال هو أكثر تحصيناً من قبل وإستجابة الى هذه الظروف، قامت الـ Middle East Forum بدعوة The Lebanon Study Group الى الإجتماع للقيام بتحليل هذا الوضع وتقديم توصيات بتدابير حازمة تتعلّق بمصالح الولايات المتّحدة، لبنان والشرق الأوسط بصورة عامّة. وتتشكّل مجموعة الفريقين من رجال دولة، ديبلوماسيّين، حقوقيين، ضباط عسكريّين، باحثين، خبراء ورجال أعمال كبار. وتدرك المجموعة أنّ لدى لبنان حضوراً مهمّاً في العالم العربي وهو مؤهّل لأن يكون مثلاً هادياً للتسامح الديني، الديمقراطيّة ولحريات إجتماعيّة وإقتصاديّة أكبر، ما أن يتم إنهاء الهيمنة السوريّة عليه. وبالإستناد الى هذا الفهم، تتمسّك The Lebanon Study Group بمقولة أنّه، والى أن تقوم دمشق بإزالة تأثيرها الشديد الوطأة وبإعادة نشر قوّاتها حسب إتفاق الطائف الذي صادقت عليه في العام 1989، فلن يكون هناك سلام دائم وحقيقي في الشرق الأوسط. وكان لهذا التقارب عواقب خطيرة على كل من المجتمع اللبناني وعلى المصالح الأميركيّة الإستراتيجيّة في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أنّ الحكم السوري للبنان يعارض مباشرة المفاهيم الأميركيّة، فقد كان على السياسة الأميركيّة أن تكسب ود نظام الأسد على أمل أن ينجز معاهدة سلام مع إسرائيل. وكان لهذا التقارب عواقب خطيرة على كل من المجتمع اللبناني وعلى المصالح الإستراتيجيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط. كما أنّه لاقى نجاحاً محدوداً.

وقد صادقت The Lebanon Study Group على إستراتيجيّة دقيقة للسياسة الخارجيّة الأميركيّة تعكس التعهّد بالتعويض على الحريات اللبنانيّة وبإرساء سيادته المستعادة. ويجب على الحكومة الأميركيّة أن تجعل إنسحاب القوّات السوريّة من أولويّاتها، ووفقاً لهذه القناعة تقدّم The Lebanon Study Group توصيات سياسيّة متعدّدة معيّنة بغرض التأثير على هذا الهدف. وتقدّم الـ Middle East Forum بالغ تقديرها لأعضاء Lebanon Study Group وتثمّن جهودهم لصياغة الإتّفاق الجماعي والمفصل في هذا التقرير، ويستدعي ذلك القول بأنّ ليس كل عضو مؤيّد لكل عمليّة توصية في هذا التقرير. وقد صادق الموقّعون على هذا التقرير بكامل إرادتهم. وأخيراً، وكراعية لـ Lebanon Study Group فإنّ الـ Middle East Forum لم تقم ولا تقوم بالتحكّم وتوجيه تفكير المجموعة، كما لا تقوم لجنة حكّامها بالضرورة بتأييد تحقيقات أو إستنتاجات التقرير.

Daniel Pipes
Ziad Abdelnour

ملخص

لقد بدأ الإحتلال السوري للبنان منذ ربع قرن تقريباً، وتستمر تعقيداته المعادية بالتأثير على الدولة التابعة الوحيدة في العالم، وفي نفس الوقت أُصيبت سياسة لبنان في واشنطن بالضمور وتشكّلت The Lebanon Study Group لتحليل هذا الوضع وأوصت بتدابير تتعلّق بمصالح الولايات المتّحدة، لبنان والشرق الأوسط بصورة عامّة.

إنّ لبنان لديه عدداً من الميزات البارزة والثابتة التي تجعله مكاناً مهمّاً جديراً بالإهتمام الأميركي. أوّلاً، لقد إستفاد لبنان والولايات المتّحدة بشكل متبادل من صداقة طويلة الأمد، وقد جعلت الروابط بين البلدين الأعمال والمؤسّسات الأكاديميّة الأميركيّة تزدهر في لبنان، كما أنّ المهاجرين اللبنانيّين يؤسّسون مجتمعاً قويّاً في الولايات المتّحدة يقارب عدده الثلاثة ملايين شخص. ثانياً، إنّ الحريات الشخصيّة، الإقتصاديّة والسياسيّة الموجودة في لبنان تقدّم نموذجاً للمنطقة على نطاق أوسع تشكّل تتمّة للمصالح الإستراتيجيّة الأميركيّة، إذ أنّ المحافظة على لبنان تكون بترويج مشروع السوق الحرّة، والمفاهيم الديمقراطيّة. ثالثاً، يحتل لبنان موقعاً هاماً في زاوية من العالم حيويّة إستراتيجيّاً، وتُعتبر هذه الحقيقة سبباً لإنذار كبير بالخطر عندما تؤخذ بعين الإعتبار معه السيطرة السوريّة الحاليّة، بحيث أنّ لبنان أصبح ومن غير قصد أرضاً منتجة لتهديدات متنوّعة لإستقرار الشرق الأوسط.

وليست مفاجأة أنّ سوريا تتمسّك برؤية مختلفة جدّاً عن جارتها الغربيّة، فهي لم تروّض نفسها أبداً حقّاً على فكرة جهوريّة لبنانيّة مستقلّة، وإنتهزت الفرصة لتتدخّل بالشؤون اللبنانيّة عند إندلاع الحرب عام 1975، ومن ثمّ بفرض إحتلال قوي عندما كان الإهتمام العالمي مركّزاً على أزمة الكويت التي حدثت لاحقاً بعد بضع سنوات.

لقد قدّمت الهيمنة السوريّة خدمة جيّدة لدمشق. إذ حصّنت النظام المتسلّط عن طريق التخلّص من التأثيرات المرئيّة المدمّرة. كما أنّها إكتسبت نفوذاً قويّاً عالمياً في السياسة الخارجيّة وفي الإستراتيجيّة العسكريّة. وذهبت سوريا بإتجاه الإستغلال الإقتصادي بإستعمالها تكتيكات كإغراق لبنان بالعمالة والمنتوجات الفائضة، إستغلال المياه اللبنانيّة الثمينة، وممارسة أعمال أعمال خادعة وغير شرعيّة بشكل فاضح.

إنّ هذه التجاوزات تساعد بإخفاء عدم الإستقرار المحتمل لسوريا. وقد أُرهِقَ لبنان بعبء ثقيل من الإقتصاد المتخلف الذي أظهر نموّاً سلبيّاً، إنفجاراً سكانيّاً، إستياءً داخليّاً كذلك أظهر منافسة فاترة لجيرانه الأقربين. وكون سوريا تعارض التصدّي لهذه المشكلات، فإنّها تقوم بتصديرها.

إنّ كل ربح جُنِيَ من قِبَل الإحتلال السوري كان متوازناً مع الثمن المرتفع للضريبة المفروضة على لبنان والذي دمّر عدداً من أوجه ومظاهر المجتمع اللبناني وحياة مواطنيه. وعلى قائمة الأضرار تأتي إنتهاكات حقوق الإنسان في المقام الأوّل وذلك بالتسلسل إبتداء من السلك الكهربائي غير الشرعي الى التعذيب والإخفاء. وذهبت سوريا بإتّجاه فرض السيطرة بشكل منهجي على ما كان ذات مرّة يُعتبر هيئات حكوميّة ومؤسّسات إجتماعيّة محترمة. وقد تقوّضت الأسس الديمقراطيّة اللبنانيّة وتفتتت صورة لبنان السياسيّة المختلفة التي كان يملكها نتيجة للعبث السوري (الرشاوى والترهيب) بالإنتخابات النيابيّة ونتيجة أشكال أخرى من الفساد.

وأصبح الجيش اللبناني تدريجيّاً في مرتبة دونيّة ومُلحقاً مطابقاً للنسخة السوريّة ومجرّداً من وطنيّته وقدرته على الوقوف وحده بشكل فعّال.

وكان الإعلام المستقل في بيروت شيئاً نادراً في العالم العربي، كذلك كان سقوطه المفاجيء خاصّة لجهة فتور همّته، كما أُجبرت مؤسسات مُستعبدَة أخرى تشمل القضاء اللبناني، المدارس، والإتحادات العماليّة والتي تشكّل خلفيّة لبنان السابقة على الخضوع للتلاعب السوري.

وإنّ التأثير السوري على لبنان لا يبشّر كثيراً بالخير بالنسبة للجهود الأميركيّة في الشرق الأوسط، ويشكّل لبنان حضوراً قويّاً ومهماً في العالم العربي، كما أنّه منارة مؤهّلة لقيادة الدول العربيّة الندية بإتجاه التسامح الديني، الديمقراطيّة، والحريات الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وبدلاً من ذلك جلبت الهيمنة السوريّة الأمر المعاكس تماماً تقريباً.

إنّ التغيير السوري المنظّم للشخصيّة اللبنانيّة يجرّد العالم العربي من المثال الفطري والطبيعي للتعايش الديني- حتّى ولو تصدّع- كما يجرّده من الحريّة الشخصيّة والسياسيّة. والى أن تزيل دمشق تأثيرها الشديد الوطأة على لبنان وتعيد نشر قوّاتها بما يتوافق مع إتّفاق الطائف، الذي أيّدته سوريا، فإنّه لن يكون هناك سلام دائم وحقيقي في المنطقة.

وأظهرت السياسة الخارجيّة الأميركيّة إشارات واضحة بإدراكها هذه الحقيقة، فمع إندلاع الحرب سنة 1975 التي كانت محطّة للوضع اللبناني الحالي، قامت واشنطن بدعم " سيادة وإستقلال لبنان وسلامة حدوده "، حتّى أنّها ذهبت بعيداً بندائها بإنسحاب جميع القوّات الأجنبيّة من لبنان، وعندما فشلت سوريا بالإلتزام بوعودها المتكرّرة بالإستجابة، أحجمت الولايات المتّحدة عن مساندة سياستها وذلك بإتّخاذ تدابير عمليّة ملموسة. وعلى العكس، أشار المسؤولون الأميركيّون ضمناً الى قبولهم إستمرار الحكم السوري في لبنان.

وهكذا كانت سياسة الولايات المتّحدة ناعمة نحو دمشق رغم التجاوزات السوريّة الأخيرة في لبنان ورغم وضعها الشاذ فيه وتاريخها المضطرب مع الولايات المتّحدة (الشواهد بتورّطها المباشر أو غير المباشر المحتمل في أغلب حالات قتل الأميركيّين أكثر من أي عدو آخر منذ حرب الفييتنام). وتعامت الولايات المتّحدة وإسرائيل عن هذه الإساءات في محاولة لإغراء سوريا بمعاهدة سلام. إنّ عنوان الهيمنة السوريّة في هذا المقام، غرس الأمل في الأسد بأنّه قد لا يتجنّب الإنتقام فقط، وإنّما يحرز مكاسب ملموسة من المساعدة الغربيّة مع إنسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان، كما يُحتمل أيضاً أن يصبح نظامه مقبولاً وكذلك إحتلاله للبنان.

إنّنا نعتقد أنّ إستراتيجيّة السياسة الخارجيّة الأميركيّة يجب أن تُنقى من الشوائب حتّى تعكس الإلتزام بالتأثير على التغيير العميق (الصعب) في لبنان. إنّ النشاطات الأميركيّة الساعية لمصلحة لبنان يجب أن تهدف الى التعويض عن الحريات الثمينة للبلد والى إرساء سيادته المستعادة بدلاً من الإستمرار بالسير بإجراءات القرارات الأخيرة- إرسال سفير، رفع حظر السفر، زيارة وزيرة الخارجيّة أولبرايت- والتي كانت لديها فرصة صغيرة وكانت تهدف فقط الى تسكين آلآم لبنان. وبدلاً من ذلك، يجب على الولايات المتّحدة أن تجعل إنسحاب القوّات السوريّة في قمّة أولوياتها.

لأجل هذا الهدف، نقوم بتقديم عدد من التوصيات المحددة والمتدرّجة بصرامتها:

" كشف حساب سياسي "، حان الوقت للقسم التنفيذي (Executive Branch) أن يدعو دمشق بصراحة وبدون إلتباس الى إنهاء إحتلالها للبنان، وربّما يكون ذلك بالكلمات المختصرة التالية: " يجب على القوات السوريّة أن ترحل من لبنان "، إنّ هكذا إعلان قد يجد طريقه بصعوبة لكن يمكن إستدراك ذلك بعد عدد من القرارات للكونغرس، كما يمكن التأكيد أيضاً على روح القرار 425 للأمم المتّحدة كما على النص الحرفي للقرار 520.

" الضغط على دمشق للوفاء بوعودها المقطوعة ". لقد إتّفقت الحكومة السوريّة، بثلاث مناسبات، مع قرارات قام بها آخرون من أن على الجيش السوري أن يرحل عن لبنان. أولاً، وكجزء من محادثات القاهرة- الرياض، وافقت سوريا على الرحيل عن لبنان في العام 1976. ثانياً، وقّعت على الإعلان المشهور في أيلول عام 1982. ثالثاً، وافقت سوريا في تشرين أول عام 1989 على تدبير إحتياطي حيث أنّه يمكن للجيش السوري أن يعيد إنتشاره من مواقعه في بيروت الى سهل البقاع خلال سنتين. إنّ المسؤولين الأميركيّين بحاجة لأن يذكّروا، وبقوّة، الحكومة السوريّة والعالم بهذه الوعود المتعدّدة.

" تقديم المساعدة لسوريا ". لا يجب أن يتم دفع قرش واحد لسوريا قبل أن تنهي إخلاء قوّاتها (سواء في البزّة العسكريّة أم لا، وعملاء مخابرات أيضاً) من كل إنش مربّع في لبنان. وإنّ هذا الأمر قد تستعمله دمشق وحتّى تختمه بإتّفاق مع إسرائيل يسمح للقوّات السوريّة بالبقاء في لبنان.

" تقديم المساعدة للبنان ". يجب أن تُوجَّه كل الأموال المخصّصة للبنان بعيداً عن الحكومة المسيطرة عليها سوريا وذلك لصالح المؤسّسات والمنظّمات الخاصّة التي تملك المصداقيّة- الجامعات، المدارس، المستشفيات، والمجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمسائل البيئيّة وما الى ذلك.

" جنوب لبنان ". إنّ الحل للوضع الحسّاس والمؤلم في جنوب لبنان يستدعي مستوى من الجديّة مساوياً لذلك الممنوح لسيناء والجولان- كلاسيكيّاً، قرار دولي في سياق الإتفاق العربي- الإسرائيلي الشامل.

" السيادة اللبنانيّة ". مع أخذ إتّفاق الطائف بعين الإعتبار، الذي أطلق من حيث المبدأ عبارة " بلد عربي" على لبنان وتحوّل لاحقاً ليصبح حلاً سوريّاً، يجب على الولايات المتّحدة أن تعمل إعادة ربط المشاركة المستقلّة للأنظمة العربيّة المعتدلة لحفظ السيادة اللبنانيّة، وأن تسير مع الإصلاح السياسي ونشر التعايُش السلمي المشترك.

" تشجيع إسرائيل لشمل لبنان في المفاوضات مع سوريا ". إنّ المسؤولين الإسرائيليّين بحاجة الى تذكيرهم بالأخطار التي يمثّلها لبنان بالنسبة لهم، بما يتعلّق بصواريخ الكاتيوشا التي تتساقط على بلداتهم الشماليّة وعلى بلدات أخرى، إذا قام السوريّون بفصل قوّاتهم بشكل كامل عن لبنان.

" شد البراغي ". أمّا إذا أثبتت الخطوات المذكورة آنفاً عدم جدواها في زحزحة سوريا عن لبنان، عندها يمكن للحكومة الأميركيّة أن تستفيد من حشد من الخطوات لتزيد من الضغوط على دمشق: إستدعاء السفير الأميركي وتجميد العلاقات الديبلوماسيّة؛ تعليق أي نوع من المعاملات التجاريّة بين البلدين؛ إنهاء أشكال أخرى من المعاملات الثنائيّة. كما تستطيع أن تسعى لطرد سوريا من المحفل الدولي وأن تمنع المسؤولين والطلاب السوريّين من الحضور الى الولايات المتّحدة، الإتصال بالديمقراطيّين اللبنانيّين وشخصيّات أخرى (كالمؤسّسة المارونيّة) وعقد مؤتمر دولي للبنانيّين الأحرار.

" عمل مجلس الشيوخ ". إذا كانت الإدارة غير مستعدّة للقيام بهذه الخطوات، فإنّه يتعيّن على الكونغرس أن يغلق منافذ المصالح الوطنيّة الموجودة التي يحدثها الفرع التنفيذي (Executive Branch) عادة لتجاهُل أو الإستخفاف بالقرارات؛ مثلاً، يستطيع الكونغرس أن يمد قرار فرض العقوبات الليبيّة- الإيرانيّة الى سوريا (Iran-Libya Sanctions Act). ويمكنه أيضاً تمويل إذاعة كلبنان الحر.

" القوّة العسكريّة ". أخيراً، إنّ إستعمال القوّة العسكريّة بحاجة لأن يؤخَذ بعين الإعتبار. إنّ حرب الخليج عام 1991 وحرب كوسوفو 1999 اللذان أظهرا بوضوح أنّه يمكن للولايات المتّحدة أن تعمل على الدفاع عن مصالحها ومبادئها من دون شبح الإصابات الضخمة، إلاّ أنّ هذا الخيار قد لا ينتظر، بسبب تنامي إمكانيات إمتلاك أسلحة دمار شامل والتي تتنامى بسرعة، فالأفضل أن يحدث مبكّراً بدلاً من أن يحدث متأخراً.

مقدّمة

في 13 تشرين الأوّل عام 1990، وبينما كان الإهتمام الدولي مركّزاً على أزمة الكويت، دخل الجيش السوري بقوّة الى شرق بيروت واستأصل الجيش اللبناني وطرد البقيّة الباقية من الحكومة اللبنانيّة الدستوريّة المحاصَرة. وإستكمل هذا الحدث الإحتلال السوري الذي كان قد بدأ قبل عقد من الزمن وإستمر حتّى اليوم.

وبسبب القلق من التعقيدات العديدة التي خلّفها الإحتلال السوري في لبنان والخوف من أن تكون السياسة الأميركيّة نحو لبنان قد أصبحت على غير هدى، قامت الـ Middle East Forum بعقد إجتماع مع مجموعة مميّزة ومنوّعة من الأميركيّين لدرس هذه التساؤلات، كذلك مع أعضاء من The Lebanon Study Group، وهم أفراد على معرفة بالوضع اللبناني ومن المهتمّين به، الذين إلتقوا ثلاث مرّات في واشنطن وتوصّلوا الى إجماع على مسودّة تقرير. لقد قاموا بتحليل الوضع في لبنان، وعرضوا بعض الخطوات لأجل تحسينه. والنتيجة بإختصار، مراجعة معلوماتيّة، مع توصيات سياسيّة عدّة بأمل أن ترشد الأميركيّين الراغبين بتحسين الظروف التعيسة في لبنان. ونبدأ بشرح مبررات الإهتمام الأمريكي، ومن ثمّ الإختتام بالخطوات التي يمكن أن تقوم بها الحكومة الأمريكية لإنهاء وضع تراجيدي سيّء.

لماذا الإعتناء بلبنان؟

قد يبدو من النظرة الأولى أن ليس من سبب كبير يدعو الأميركيّين لإهتمام كبير بلبنان، البلد التافه جغرافيّاً والبعيد والذي يبلغ عدد سكانه 3.8 مليون نسمة. والأسوأ أنّه، وفي منتصف السبعينات، كان وضع البلد الحساس دائماً، مرهقاً بسلسلة من القضايا غير الجذابة: العنف الداخلي، مجازر متبادلة ومختلطة، الإرهاب، عمليّات خطف الرهائن، التجييش الديني، هذا عدا ذكر تجارة المخدّرات، التهريب والتزوير. إنّ هذه الأمور السلبيّة- المقرونة مع الذكريات السيئة المتفرعة عن مقتل 243 جندي في تفجير ثكنات المارينز في بيروت في العام 1983، حثّت الساسة الأميركيّين على تجنّب التفكير بلبنان.

ولا يزال لبنان يملك حتّى الآن عدداً من الميزات البارزة الثابتة التي تجعل منه مكاناً مهمّاً يستحق ويطلب الإهتمام الأميركي، وتمتد سلسلة الأسباب زمنيّاً من القرن التاسع عشر وحتّى الوقت الحاضر وتبدأ من الأسباب الوجدانيّة الحسّاسة الى الأسباب العمليّة والى حريّة التعبير.

الروابط الشخصيّة والثقافيّة

إنّ صداقة أميركا مع الشعب اللبناني تمتد زمنيّاً تقريباً الى كل تاريخ الجمهوريّة الأميركيّة وتشمل الأبعاد التاريخيّة، الثقافيّة والتعليميّة.

وقد إندفع الأميركيّون أمواجاً الى الشرق منذ العام 1820، وأقاموا في أغلب الأحيان على التلال والجبال وعلى طول الخط الساحلي للبنان. وكان " لروّاد الشرق " نزعة محفّزة وكفوءة وأسّسوا عدداً من المؤسّسات التي لا تزال الى اليوم مزدهرة ومستمرّة بإظهار وعرض خليط متميّز وإستثنائي من الشخصيّة الأميركيّة المتمازجة مع الثقافة اللبنانيّة الأرقى. وإنّ الجامعة الأميركيّة في بيروت مع مستشفاها ومدرستها الطبيّة المهمة والجامعة اللبنانيّة الأميركيّة، و International College والـ American Community School وعدد من المدارس الثانويّة في المدن والبلدات اللبنانيّة المنتشرة، كلّها تشهد على عمق وإستمرار الروابط بين لبنان والولايات المتّحدة.

لقد لفت التعليم الأميركي في لبنان عرباً وغربيّين عبر الشرق الأوسط إنجذبوا الى التقديمات المميّزة لمدارسها وكلياتها، وأصبحت مؤسّسات التعليم اللبنانيّة أرضاً لإلتقاء التقاطع الثقافي وللإختبار الحي حيث تحدث التفاعلات الثقافيّة والفكريّة من دون أن تتعرّض مواطنيّة المشاركين الموثوق بها للشبهة.

وفقط في لبنان، (حتّى على مستوى الدراسة الثانويّة) يمكن لأحدهم أن يدرس بالإضافة الى التعرّض العميق للثقافة العربيّة والإسلاميّة، الحضارة الغربيّة الكلاسيكيّة، آثار الأدب العالمي، وقواعد العلم الحديث. وأكثر من ذلك، إنّ تعليم هذه المواضيع كلّها هي في اللغات الأصليّة لها. فالمسلم القادم من بلد بعيد كإندونيسيا يمكنه أن يتعلّم في الصفوف اللبنانيّة عن البيورتيانيّين (Puritans) المتزمّتين لـ New England او يقرأ كتابات ديستوفسكي دون ان يخسر الصلة مع تراثه الإسلامي الغني. وبشكل مشابه، فإنّ لدى الإنسان الغربي في لبنان الفرصة لأن يصبح منغمساً بالكامل في التقاليد الإسلاميّة والعربيّة من دون أن يتسبّب بالمعاناة لنفسه بسبب ثقافته وقيمه. هل يمكن لأي شخص أن يشك أنّ إستمرار وتعزيز التعليم الحر في لبنان، الأسطورة النادرة في العالم العربي، يدخل ضمن أهم المصالح الأميركيّة ومصالح المجتمعات الحرّة والمنفتحة في العالم. إنّ التأثير المتراكم لهذه المؤسّسات لا يجب أن يُساء تقديره ويُستخف به.

لقد عملت هذه المؤسّسات كبوّابات عبور للأفكار الأميركيّة الى العالم العربي الواسع. مثلاً، إنّ عدداً من القادة البارزين في كل العالم العربي تخرّجوا بتعليم أميركي من لبنان، وفي أشهر برهان للجامعة الأميركيّة في بيروت الشجاعة، فلا أقل من 19 مندوباً في المؤتمر التأسيسي للأمم المتّحدة في عام 1945 في سان فرانسيسكو، كانوا من خرّيجي تلك الجامعة.

وجنباً الى جنب مع التعليم الأميركي المتحرّر، فإنّ عدداً من رجال الأعمال الأميركيّين، الشركات والبنوك إزدهرت في لبنان. وسابقاً، قبل إندلاع الحرب عام 1975، إستوطن رجال الأعمال الأميركيّون العاملون في المنطقة مع عائلاتهم في لبنان حيث كان يمكن لأطفالهم أن يتلقّوا تعليماً متفوّقاً في جو لطيف ومتعدّد الثقافات. وحتّى بعد ربع قرن من ذلك، وبالرغم من التقدّم الثوري في الإتصالات وفي الإقتصاد العالمي المتكامل، فإنّ الأميركيّين الذين إعتادوا هذه الراحة، يفضّلون العيش في الجو المتحرّر (من الأحقاد القوميّة والمحليّة) للبنان، بدلاً من المجمعات الإصطناعيّة في وسط الصحراء أو في المحيط العقيم للغاية في مدن الخليج.

وفي الإتجاه الآخر، فإنّ سيلاً مضطرداً من المهاجرين اللبنانيّين بدأوا بالوصول الى أميركا الشماليّة منذ العام 1970 ويقارب عددهم اليوم الثلاثة ملايين أميركي يدّعون الأصول اللبنانيّة. وتحافظ أغلبيّة هؤلاء على الروابط، ليس فقط على الروابط الطبيعيّة العاطفيّة، ولكن أيضاً، من خلال الروابط الراسخة التي تشمل رحلات دوريّة متكرّرة، زواج عبر الأطلنطي، وحتّى المجازفات بالأعمال التجاريّة. ومن الشائع والمألوف بين أبناء العمومة والأخوال من الدرجة الثانية أو الثالثة البقاء على إتصال مع بعضهم على مدى عقود.

وعلى الرغم من أنّ هؤلاء غير منظّمين للقيام بعمل سياسي، فإنّهم حافظوا على التماشي مع التطوّرات خلال المحنة الطويلة لأرض الأجداد، ونظّموا تظاهرة في كل سنوات الحرب وربطوها بالحملة رسائل مكتوبة ومؤثّرة.

الإقتصاد

على الرغم من الدمار والخراب لحرب الخمسة عشر عاماً وما تبعها من إحتلال متواصل وسوء إدارة إقتصاديّة فادحة، يظل الإقتصاد اللبناني مؤثّراً في المصطلحات الإقليميّة. إنّ المجموع الإجمالي للناتج الوطني يبلغ اليوم 15 مليار دولار ومدخول فردي أقل من 4000 دولار. إنّ الدخل في لبنان هو أكثر بمرّتين منه في الأردن، البلد الذي ينعم بالسلام، وأكثر بـ 5 مرّات منه في سوريا، مع أنّ لبنان يفتقر الى البترول والى الثروات المعدنيّة، وبدلاً من ذلك، يعتمد منفرداً على إرثه التجاري وعلى موهبته في أعمال المقاولات- حيث إستطاع أن يحافظ على هكذا (GNP) بوجه المشاكل الشاذة المنتشرة، وهو أمر لافت. ولأنّ لبنان إستطاع تجنُّب وتجاوز دمار الربع قرن الأخير، فإنّه قد يكون اليوم من أكبر الشركاء التجاريّين لأميركا في الشرق الأوسط.

ثمّ أنّ للبنان أهميّة تجاريّة تتجاوز حدوده. فلبنان يؤدّي دوراً كميدان لما يمكن إرجاعه أحياناً الى ما يُسمَّى " تأثير عرض القوّة "، وإنّ توجّهه الأميركي له سلسلة عواقب كبيرة. ففي خلال أوقاته الجيّدة، كان المجتمع اللبناني شهيراً بكونه مقياساً للنزاعات الإقليميّة في مجالات متسلسلة تبدأ من الصحافة والنشر الى التسلية، الموضة، المطبخ، والذوق؛ لقد كانت علاماته التجاريّة التاريخيّة خلاّقة ومبتكرة.

وحتّى اليوم، فإنّ الأوجه المهمّة لهذا التأثير لا تزال موجودة. فما يصدر في بيروت يتم تقليده وبسرعة في القاهرة، عمان، دبي.

إنّ التقليد اللبناني لمشروع السوق الحرّة وروح الإبتكار الخاص لا يمكن إستنساخها بسهولة، لكنّهما يقدّمان نموذجاً للمنطقة ككل. وفي ضوء هذا الأمر، فإنّ للولايات المتّحدة مصلحة بتشجيع اللبنانيّين على مقاومة التأثيرات المزعجة للهيمنة الخارجيّة التي تشجّع الإحتكار الخانق. ويأمل الأميركيّون أن يفيض النموذج الإقتصادي اللبناني ويغزو الجارة سوريا بدلاً من أن تحصل عمليّة معاكسة، والتي بالحقيقة تشق طريقها اليوم.

فلا يمكن للتجارة الحرّة ولا أعمال المقاولات الخلاّقة ولا الإبداع الفردي أن يستمرا طويلاً في ظل الإحتلال السوري للبنان.

المجتمع المدني

إنّ الرؤية الوطنيّة والفريدة للديمقراطيّة في لبنان، على الرغم من إختلاف الجوهر والمظهر عن مثيلتها الأميركيّة، فإنّها تتقاسم معها القيم والخصائص المهمّة. وفي كلا الحالتين، تظل الدولة غير متطفّلة نسبيّاً، كما أنّ البرلمان لديه جذور عميقة و يحظى الأفراد بحريّات غير عاديّة.

وبالطبع، فإنّ الحريات في لبنان تضعه على مسافة من دول عربيّة أخرى، وتشكّل المسحة الأكثر تمييزاً للبلد، كما تشكّل المصدر الأساسي الجاذب للولايات المتّحدة. إنّ حرب 1975-1990، والإحتلال السوري المستمر دمّرا، وعلى نطاق واسع، الحريّات التقليديّة للبنان. والى الآن، ورغم التأثير السلبي الذي تلقّاه، فإنّ لبنان مستمر بكونه ملاذاً لأغلب المجتمعات الحرّة في العالم العربي. ويقوم بذلك لأنّ الحضور العالي للمجتمع المدني المتطوّر غير ممكن في دول عديدة متشدّدة في المنطقة والتي تسيطر عليها المؤسّسات العسكريّة. ويستضيف لبنان مؤسّسات متينة ومرنة، مجموعات وأفراد مبدعين، الوطنيّة العميقة، التجارب التاريخيّة المتراكمة، خليط من التوجّه العالمي والرواسب المحلية وسيل من الأفكار التي تعبّر كلّها عن الطيف الثقافي المتعدّد والحي. لقد بُنيَ هذا المجتمع المدني فوق التبايُن الديني الذي كان من أولويّاته صمود وثبات الصورة السياسيّة، وإذا لم يكن من أي شيء آخر، فإنّ حرب 1975- 1990 أثبتت مرونة المجتمع المدني اللبناني.

والى اليوم، لا يزال المجتمع المدني اللبناني محاصراً في نضال الحياة والموت تجاه جهود سوريا بالتمدّد والإحتلال وإمتصاص هذا البلد. وإذا بدأ المجتمع اللبناني بالتآكل عند نقطة، لن يمكنه الشفاء منها، فإنّ ذلك سيؤثّر بشكل سلبي على إمكانيّة تقديم حياة سياسيّة حرّة، كذلك المؤسّسات الديمقراطيّة في باقي العالم العربي.

ومنذ عشر سنوات، وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وحرب الكويت، تكلّم الغربيّون بشكل متزايد عن الدمقرطة في العالم العربي، إلاّ أنّ هذا الجهد أُجهضَ ما إن أدركوا أنّ هذا العالم قد يزعزع العلاقات مع الأنظمة المتسلّطة. وعلى كل، وعلى المدى الطويل، وإذا كانت الولايات المتّحدة ترغب بالمساعدة في جلب السلام الحقيقي للمنطقة، فإنّ عليها أن تجد طريقاً للسلام لتتجاوز حدود الإتفاقات الموقّعة بين القادة أو المعاملات المزوّرة بين الدول. وإنّ السلام سوف يدوم ويكون له معنى إذا لامس مجتمعات وشعوب المنطقة، وإنّ ذلك يعني تعزيز الديمقراطيّة.

وعندما يصبح السلام الآتي والتقدّم الديمقراطي مراهناً عليهما، فإنّ ذلك سيصبح أساساً للمصالح الوطنيّة الأميركيّة.

إنّ قدر المجتمع المدني اللبناني المحصّن، يلامس جوهر هذه المسألة: نوع العالم العربي الذي سينشأ بعد السلام بين إسرائيل وجيرانها، وإذا أمكن إبطال تآكل الحريات المستمر، فإنّ التجربة اللبنانيّة التاريخيّة مع الحريّة يمكن أن تقدّم أملاً كبيراً لكل الشرق العربي. ويبدو واضحاً أنّه من مصلحة الولايات المتّحدة الإستراتيجيّة نشر الديمقراطيّة كبذرة وكنموذج لباقي العالم العربي.

المياه

يواجه الشرق الأوسط مشكلة تلوح في الأفق، وهي نقص المياه بسبب الطقس الحار والجاف والنمو السكاني الضخم. ومع وضع تركيّا جانباً (التي تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات) والعراق (حيث يفيض هذان النهران)، فإنّ البلد

الشرق أوسطي الوحيد المنعم عليه بمصادر مياه عذبة ثابتة هو لبنان، حيث أنّ سلسلة جباله العالية تختزن وتحتفظ بكميات هائلة من الثلج والرطوبة لعدّة أشهر، وفي نهاية الأمر، فإنّ الكثير من هذا الثلج يغذّي الطبقة الصخريّة الكيمائيّة الخفيفة والآبار الإرتوازيّة. إنّ صورة المنظر الطبيعي منقّطة بالينابيع والجداول والغدران مع أنهار كبيرة متعدّدة كالليطاني. ورغم ذلك، فإنّ 80 الى 90 بالمئة من المياه اللبنانيّة التي لم تمتصّها الأرض في خزاناتها، تذهب هدراً لتنتهي في البحر. وبإفتراض أنّ كل الحاجات اللبنانيّة المستقبليّة من المياه قد تتطابق مع إستعمال نصف هذه الكميّة المهدورة، فإنّ إستخدام وتوزيع النصف الباقي الى بلدان مجاورة كإسرائيل وسوريا والأردن يمكن أن يكون خطوة مهمّة في التخفيف من نقص المياه الإقليمي الوشيك.

وهكذا يمكن أن يكون التنظيم المسؤول والإدارة العلميّة لمصادر المياه اللبنانيّة الطبيعيّة المهدورة مساهمة كبيرة في إستقرار المنطقة. إنّ أيّة محاولات سوريّة لإكتساب النفوذ على مصادر المياه اللبنانيّة سوف تعمل فقط على زعزعة الإستقرار والسلام الإقليمي. وهكذا، فإنّ من مصلحة الولايات المتّحدة الإستراتيجيّة أن تضمن أن لا تسقط هذه السلعة الثمينة تحت سيطرة قوى معادية.

التهديدات

يحتل لبنان مكاناً مهمّاً في زاوية حيويّة إستراتيجيّاً من العالم. وإنّ الإنسجام الإقليمي يتطلّب أن تحافظ المجتمعات الدينيّة اللبنانيّة المتمايزة على علاقة مستقرّة مع بعضها البعض، حيث أنّ مكانة لبنان التاريخيّة كملاذ للأقليّات المضطهدة منعكسة على طوائفه الدينيّة الثمانية عشر المعروفة رسميّاً- يرتبط جميعهم تقريباً بصلات مع سكان بلدان مهمّة خارج حدود لبنان، فللسنّة روابط مع مصر والخليج العربي بشكل رئيسي؛ ويرتبط الشيعة مع مجتمعاتهم في إيران والعراق؛ والدروز مع أمثالهم في إسرائيل وسوريا. والمسيحيّين الأورثوذكس مرتبطون بالعالمين السلافي واليوناني كما لديهم روابط مع مجتمعاتهم في سوريا والبلدان الناطقة بالعربيّة؛ والموارنة مع قبرص وسوريا والعالم الكاثوليكي ككل كذلك مع المجتمع القبطي الصغير في مصر؛ والكلدان الأشوريّين مع العراق؛ والسريان يرتبطون بشمال سوريا وجنوب تركيا والأورثوذكس الشرقيّين بمصر وسوريا وبين الفلسطينيّين.

بالإضافة الى ذلك، فإنّ كل هذه المجتمعات تملك روابط مع المجتمعات اللبنانيّة المهاجرة في كل من أميركا، أوروبا، أفريقيا، أستراليا وما الى ذلك.

وفقط إذا كان أعضاء كل من هذه الطوائف الثمانية عشر أحراراً بالبقاء مخلصين لقيمهم العميقة ومحافظين على التفاعل الخلاّق مع الآخرين، فإنّ لبنان سيكف عن أن يكون نقطة صراع متوهّجة وبتحويل إرتدادات هذا الصراع ليتجاوز حدوده بسهولة.

وليكون لبنان متعاقداً باطنيّاً مع سوريا، مع القبول الأميركي والإسرائيلي، فيجب أن يكون متنعّماً بوهم الإستقرار. وكحاضنة للبنان، فإنّ دمشق ربحت عدداً كبيراً وواسعاً من الأوراق لإستعمالها في مساندة هيبتها أو بإخراج القطار عن خط التسويات الإقليميّة. وقد أظهر السوريّون مراراً ميلاً لممارسة تكتيك " فرّق تسد " عن طريق اللعب بالفئات اللبنانيّة المنقسمة ضد بعضها البعض وذلك لأنّه يناسب أهدافها السياسيّة الخارجيّة. وهكذا، عندما يرغب السوريّون بإهتمام أكبر من العربيّة السعوديّة فإنّهم يدبّرون ضغطاً على القيادة السنيّة اللبنانيّة، وإذا كانت العلاقة السوريّة- الإيرانيّة رديئة، فإنّهم يضغطون على عملاء شيعة إيران من خلال تأثيرهم على حزب الله وبقدرتهم على وقف سيل الأسلحة الإيرانيّة للمجموعة من خلال مطار دمشق، وفي نهاية الأمر سيسيطرون على درجة حرارة الجبهة الحدوديّة الأخيرة الناشطة مع إسرائيل. إنّ تجريد سوريا من هذا النفوذ الذي لا تستحقّه في لبنان هو أولويّة في المصلحة الأميركيّة الإستراتيجيّة.

وقد أصبح لبنان عن غير قصد أرضاً منتجة للمنظمات الإرهابيّة الهادفة الى زعزعة المصالح الأميركيّة والقريبة في الشرق الأوسط منذ أن إفتتحت منظّمة التحرير الفلسطينيّة (PLO) مكتبها في لبنان في أواسط الستينات. وعندما سقطت أجزاء كبرى من البلد لتصبح تحت الحماية السوريّة بعد عام 1976 تكاثرت هذه المنظّمات.

إنّ سهل البقاع اللبناني الخصب زراعيّاً تحوّل، مثلاً، الى أرض مشهورة (رديئة السمعة) لتدريب الإرهابيّين ومكاناً للتخطيط لعمليّاتهم. وإنّ عدداً من المجموعات الإرهابيّة الرئيسيّة والبارزة كان لها في وقت ما قاعدة عمليّات في لبنان ويشمل ذلك مجموعة أبو نضال، كارلوس، الجيش الأحمر الياباني، Baader-Mein of Gang ، الجيش السري الأرميني لتحرير أرمينيا، والـ Partiya Karkaren Kurdistan (PKK).

إنّ المستفيدين الرئيسيّين لهذه الملكيّة المُسيطر عليها على مدى السنوات كانوا منظّمة التحرير الفلسطينيّة، سوريا وإيران، الذين إستعملوا جميعهم الإرهاب في محاولة للضغط على الولايات المتّحدة، إسرائيل وقوى غربيّة أخرى.

ويقدّم لبنان أيضاً فرصاً مربحة لزراعة المخدّرات والإدمان عليها والتجارة بها وتزييف العملات الغربيّة، وفي السنوات الأخيرة كانت هذه النشاطات الإجراميّة المربحة بشكل كبير تجري تحت إشراف السوريّين المنتظم، ومع ضغوط مدروسة، قامت القوّات السوريّة بإتّخاذ خطوات صارمة ضدّ تجّار وزراعيّي المخدّرات، ورغم ذلك، فإنّ هذا الأمر يظلّ قابلاً لأن يعود الى ما كان عليه.

المبررات السوريّة لإحتلال لبنان

منذ إندلاع الحرب في العام 1975، ورّط عدد من اللاعبين الخارجيين أنفسهم في الشؤون اللبنانيّة ومن هؤلاء الفلسطينيّون، الليبيّون، الصوماليّون الذين عملوا كمرتزقة، كذلك الكويتيّون والسعوديّون بما سُمِّيَ قوّة الردع العربيّة، ومن ثمّ الأميركيّون، البريطانيّون، الفرنسيّون والإيطاليّون في القوّة المتعدّدة الجنسيّات. كما أنّ قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة (UNIFIL) تأتي من عدّة بلدان حول العالم، وقد جاء بعض هؤلاء العناصر من الإتحاد السوفياتي، مصر، العراق، والجزائر. وعلى كل، ومع الوقت، رحل الجميع ولكن بقِيت دولتان، هما سوريا وإسرائيل. وتسيطر إسرائيل على قطعة أرض في جنوب لبنان، وقد أشارت الى إستعدادها لأن ترحل عن هذه المنطقة في مقابل معاهدة سلام مع لبنان، وبالمقابل تحتل سوريا عسكريّاً أكثر من 90 بالمئة من لبنان وتسيطر على حكومته سياسيّاً. وعلى الرغم من أنّ الأسد كان قد قَبل في العام 1989 (فيما سُميَ بإتّفاق الطائف) بإعادة إنتشار الجيش السوري من بيروت الى سهل البقاع في خلال سنتين، فإنّه لم يسحب جنوده.

وبالإضافة إلى القوّة الوحشيّة، قامت دمشق بإرساء هيمنتها من خلال سلسلة من المعاهدات الثنائيّة أبرزها " معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق " و " إتفاقية الدفاع والأمن " في العام 1991. وإنّ السلسلة الواسعة من هذه الإتفاقات تربط لبنان، وبشكل دائم ووثيق، بسوريا في كل المجالات- العسكريّة، السياسيّة، الإجتماعيّة، الإقتصاديّة، التعليميّة، الثقافيّة- وتشكّل العمود الفقري للإلحاق الإضافي للبنان. ولم يتساءل أي برلمان لبناني منذ إختتام إتّفاق الطائف، هذا عدا المناقشة، عن شرعيّة هذه المعاهدات والإتّفاقات أو الرغبة فيها.

إيديولوجيّاً.

من حيث الشعور، فإنّ الإحتلال السوري للبنان ليس مفاجأة لأنّ دمشق لم تروّض نفسها أبداً وتذعن لنشوء جمهوريّة لبنانيّة مستقلّة على بوّابتها الغربيّة في العام 1943. وتدخّل السياسيّون السوريّون في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة لعقود قبل إندلاع الحرب في منتصف السبعينات. وقد أعطى المسؤولون في دمشق إشارة صريحة عن عدم سرورهم بسيادة لبنان بواسطة رفض ترسيخ علاقات ديبلوماسيّة رسميّة مع بيروت؛ لم يكن هناك تبادُل للسفراء أبداً بين البلدين. أمّا الحسابات السوريّة لهذا الوضع الغريب بين دولتين جارتين، فهي الإستشهاد " بالروابط الأخويّة" والشعار المكرّر دائماً " شعب واحد في دولتين ". وهناك أوقات يكون فيها التصريح أكثر تبسيطاً وصراحة وذلك بأنّ لبنان لا يستحق الإستقلال ولا يجب أن يكون أكثر من مقاطعة سوريّة.

وكانت كل الحكومات السوريّة منذ الإستقلال تبث المفهوم القائل بأنّ سوريا في حدودها الحاليّة هي دولة رديفة، وعمّا إذا كانت " سوريا الكبرى " أو كانت دوراً مهمّاً إقليميّاً لأجل " القلب النابض بالعروبة " (كما تصوّر دمشق نفسها أحياناً)، تبقى السيطرة على لبنان الخطوة الأولى لكل المشاريع الطموحة.

إنّ التاريخ اللبناني يمكن قراءته بشكل معقول ظاهراً بكونه سلسلة من الرعايات السوريّة الحذرة له لأجل أن تتآكل سيادة لبنان وحدوده. إنّ المعالم البارزة في هذه القصّة البطوليّة تتضمّن محاولة فاشلة في العام 1949 لإثارة إضطراب مدني؛ المؤامرة السوريّة مع مصر في العام 1958 لإمتصاص لبنان في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، والإمداد الثابت للأسلحة السوريّة والدعم اللوجستي؛ أوّلاً الى رجال العصابات الفلسطينيّين بدءاً من أواخر الستينات ومن ثمّ الى تحالُف اليسار اللبناني- الفلسطيني بعد العام 1973.

إنّ هذه النوبة الأخيرة من التدخّل السوري في الشؤون الداخليّة اللبنانيّة أدّت الى إنهيار الدولة اللبنانيّة في العام 1975 عندما جاءت قوّة عسكريّة سوريّة لتملأ الفراغ بسرعة. وبعد ربع قرن، فإنّ سوريا لا تزال تسيطر على لبنان من خلال الوجود العسكري المباشر ومن خلال السيطرة السياسيّة غير المباشرة. وإنّ نداءات الحكومة اللبنانيّة الرسميّة المتكرّرة لسوريا بالرحيل لم تقلّل من هذه الهيمنة، كما لم يقلذل منه الغزو الإسرائيلي عام 1982 أو " حرب التحرير " الذي لاح في العام 1989 بواسطة رئيس الوزراء اللبناني حينذاك ميشال عون.

وقارن المراقبون الحالة اللبنانيّة مع حالات وقضايا أخرى حول العالم، كـ Finland إزاء الإتحاد السوفياتي، أو دولة ما من دول أوروبا الشرقيّة أو دول البلطيق التي كانت مرّة جزءاً من الإتحاد السوفياتي وربّما يكون الأمر الأكثر لطفاً مقارنة حالة لبنان مع هونغ كونغ وعلاقتها بالصين. إنّ كلّ هذه المقارنات تحوي شيئاً من الحقيقة. وعلى كل، فإنّ ميزتان بارزتان تسمان لبنان تحت الإحتلال السوري: أنّه يستمتع بالإمتياز الشائن بأن يكون الدولة التابعة الوحيدة الباقية في العالم، وبأنّ مأزقه يبدو أنّه لا نهاية له.

- سياسيّاً.

وكما في أي دولتين متجاورتين، فإنّ لدى سوريا ولبنان مصالح مشتركة وشرعيّة والتي تحدّد علاقتهما. وتكمن المشكلة في الحقيقة بأنّ للأهداف السوريّة في لبنان كانت، على مدى سنوات، تتجاوز وبشكل كبير حدود أي شيء يضاهي المصالح المشتركة المقبولة. وإنّ هذه الملفّات عبارة عن ملفات عدّة:

قمع المجتمع المنفتح. إنّ الخوف العميق على الكرسي لكل نظام سلطوي والمتعلّق بالحريّة المجاورة والمجتمع المنفتح والمزدهر، يمثّل حافزاً أوليّاً، فمثلاً، إنّ النخبة السوريّة الحاكمة تزرع الإعتقاد بأنّ كل إنقلاب من الإنقلابات العديدة في دمشق قبل 1970 كان موجَّهاً للمشروع في بيروت، وهكذا أقنع النظام السوري نفسه بأنّ عليه السيطرة على لبنان إن كان عليه أن يعيش.
2- حماية الخاصرة.
طوّر الإستراتيجيّون السوريّون المفهوم، الذي أحرز منزلة رفيعة في الشريعة العسكريّة المقدّسة، بأنّ السيطرة على لبنان خاصّة في وادي البقاع، يحمي الخاصرة الغربيّة السوريّة الممكن إستهدافها بواسطة غزو برّي إسرائيلي. وعلى كل، فإنّ هذه الشريعة هي في غير موضعها كما أنّها غير فعّالة- ليس لأنّ الغزو البري الإسرائيلي غير محتمل (يمكن أن يحدث)- ولكن لأنّ الأحداث أثبتت منذ المواجهة السوريّة- الإسرائيليّة في العام 1982، أنّ السيطرة السوريّة على جزء من لبنان ليس كافياً لردع التقدّم الإسرائيلي المصمّم.
أداة السياسة الخارجيّة. وعلى صعيد السياسة الخارجيّة، لم يتم إتخاذ أي قرار أو خطوة من دون الضوء الأخضر السوري. وهنا دليل خاص يتعلّق بالمفاوضات مع إسرائيل، حيث رفضت حكومة بيروت، بصلابة، أخذ موقف ينحرف عن المقترحات والطريقة السوريّة. وكونها تلعب دور المايسترو في لبنان، فإنّ ذلك يؤمّن لدمشق عدداً من الأوراق التكتيكيّة لتحسين موقفها مع الولايات المتّحدة، ولزيادة الأموال النقديّة من العربيّة السعوديّة ومن دول خليجيّة أخرى غنيّة بالنفط أو لتمتين روابطها مع إيران. وبشكل معاكس، تستطيع سوريا أن ترفع درجة الحرارة أو تخفّضها في جنوب لبنان لزيادة أو خفض الضغط على إسرائيل بينما تكون في نفس الوقت مختبئة خلف ستار رقيق من القدرة على الإنكار وذلك بسبب وهم السيادة اللبنانيّة.
الإقتصاد. إنّ معادلة القوّة اللامتماثلة بين سوريا ولبنان تتجاهل كل الآثار التبادليّة في الميدان التجاري بين البلدين، حيث أنّ سوريا تغزو بإنتظام الأسواق اللبنانيّة- من خلال جملة الإقتحام الفوضوي لسيّارات الأجرة السوريّة، الشاحنات لنقل البضائع أو اليد العاملة المُصدَّرة- وهكذا، فإنّ كل الأداء لحركة المرور التجاري إنّما هي في إتجاه واحد.
العمّال. إنّ لبنان بحاجة الى يد عاملة رخيصة؛ يضمن الإحتلال السوري أن تذهب كل الأعمال المتوفّرة الى الجنسيّات السوريّة- أكثر من مليون سوري في آخر إحصاء وهو عدد كبير لبلد مجموع سكّانه 3.8 مليون نسمة. ويرسل هؤلاء العمّال بإنتظام مبلغاً يُقدَّر بحوالي 3 مليار دولار في السنة بالعملة الصعبة لعائلاتهم في سوريا.
المياه. إنّ التحويل المُتعاقد عليه، بمعاهدة ثنائيّة مفروضة، بإستخدام سوريا لأكثر من ثلاثة أرباع مياه نهر العاصي، أفادت الزراعة السوريّة لكنّها أضرّت الأراضي الزراعيّة اللبنانيّة المحيطة بالنهر.
الإغراق. إنّ السيطرة على لبنان تؤمّن الفرصة لنظام الأسد، على الطريقةالإستعماريّة الكلاسيكيّة، لتصدير منتوجات سوريّة، بدون حدود، لا تستوفي المعايير المطلوبة- الدجاج، الفاكهة، منتوجات الألبان، البلاستيكيّات، الألبسة والأحذية- الى الأسواق اللبنانيّة، وهذا ما يسبّب الضرر للمزارعين اللبنانيّين، لكنّه لا يسبب القلق لدمشق.
التهريب. إنّ وجود الإقتصاد المنفتح (لبنان) والإقتصاد المنغلق (سوريا) جنباً الى جنب يستلزم التهريب حتماً من الأوّل الى الثاني. وبالسيطرة على لبنان، فإنّ أعضاء من النخبة العسكريّة والنخبة الحاكمة في سوريا أثرُوا من حركة تجارة البضائع، وغالباً البضائع الأجنبيّة الفخمة (كالسيارات المسروقة)، وأيضاً بالعمال الأجانب غير الشرعيّين، وذلك

بواسطة ملء الجيوب بالعائدات المباشرة غير الشرعيّة. وتعمل المافيات عبر الحدود تحت مراقبة المخابرات السوريّة المباشرة وبتورّط لمسؤولين محليّين فاسدين ومجموعة منوّعة من السماسرة الوهميّين.
الشركاء المستترين. تفرض سوريا شبكة معقّدة من الشركاء الصامتين في مشاريع الأعمال اللبنانيّة، وبذلك يحصدون مداخيل ضخمة. إنّ التطفل السوري في أركان وزوايا الإقتصاد اللبناني أصبح شريراً للغاية بحيث أنّ أيّة مغامرة أعمال جديدة لا تنطلق إلاّ بصعوبة من دون إتّخاذ شريك خفي، الأمر الذي لا سبيل لإجتنابه في نهاية الأمر. والمثال المشهور عن هذا الأمر يدور حول الإحتكار المربح لخدمات الهاتف الخليوي بواسطة شخصيّات رئيسيّة في النظام السوري أو بواسطة أشخاص لبنانيّين مرموقين.
ويستفيد السوريّون أيضاً بشكل واسع من قطاعات إقتصاديّة ذات مداخيل عالية، كمرفأ بيروت، مطار بيروت الذي أُعيد بناؤه وتوسيعه حديثاً، كازينو لبنان المشهور الذي يطل على واجهة بحريّة، واردات النفط والمصافي، وكل مظاهر قطاع البناء وإعادة الإعمار خاصة مصانع إنتاج الإسمنت ومقالع الأحجار.
تبييض الأموال. أصبح لبنان ملجأً مهمّاً لعمليّات تبييض الأموال، مع أخذ المسؤولين حصّة الأسد من العائدات غير المشروعة والمحظورة. ويودِع المسؤولون وكذلك نخبة المسؤولين السوريّين كميات من الأموال السريّة في المصارف اللبنانيّة والتي تجني أحياناً ما يصل الى 35 بالمئة من الفوائد سنويّاً.
10-الإبتزاز. إنّ الإبتزاز مهنة معقّدة ومنتشرة في لبنان، حيث يقوم السوريّون بفحص شوارع بيروت بدقة وإنتظام ويقرعون أبواب الشركات ورجال الأعمال لفرض تبرّعات باهظة للمناشير الإعلاميّة السوريّة ذات الطبيعة الدعائيّة؛ يلمّحون بشكل واضح الى أنّ عدم التبرّع سوف يؤدّي الى أن تستهدف " عناصر غير محدّدة " أرزاقهم. وتنتهي مداخيل هذه المبيعات دوماً الى جيوب الصفوف العليا للنظام السوري.

إستعمال القوّة لأجل الإستقرار؟
لقد أشاد جدال ما، وتكراراً، ولصالح سوريا، بأنّ الوضع يقتضي الوجود السوري المستمر في لبنان، وذلك لإنهاء العنف الداخلي في أرض مقسّمة ومتصدّعة، حيث أنّ الوضع السوري المفروض ساعد على نشر الإستقرار وكان فعّالاً ومؤثّراً في حفظ السلام، إلاّ أنّ هذا الأمر يتحدّى الحقيقة؛ إنّ الدور السوري كمحرّض على العنف في كل سنوات الحرب الأهليّة موثق جيّداً، كما هو الحال الآن في سيطرتها على حنفيّة العنف في لبنان، وكما الدليل القائم في العنف المتواصل في جنوب لبنان والذي يبقي البلد كبرميل من البارود.
إنّ الصورة الجانبيّة لعملاء سوريا في لبنان تفشي بمجموعة منوّعة ومتغايرة الخواص، من المجموعات الفلسطينيّة، الشيعة، السنّة والدروز- وهم نادراً ما يكونوا على إنسجام مع بعضهم البعض. وتتنافس كل مجموعة بشكل ضار مع الآخرين لصالح سوريا كما يتّسم الحديث بين زعمائهم بالحدّة. وعلى كل، فإنّ عدداً من الفرق المنشقة في لبنان، وخاصّة الفلسطينيّين وحزب الله (وليس المسيحيّون بإستثناء)، مُجهّزون بكامل أسلحتهم وعلى إستعداد لإستخدامها في الدقيقة التي يرون أنّ مصالحهم تتباين مع أولئك الذين في دمشق. وليس من هذه المجموعات المسلّحة أيّة مجموعة متعاطفة بأي شكل من الأشكال مع الولايات المتّحدة.
وخشية أن يتم نسيان هذا الأمر، نذكر أنّ هناك حوالي 370000 فلسطيني باقون في لبنان في الوقت الحاضر، أي ما يعادل 10 بالمئة تقريباً من مجموع عدد سكان لبنان. وإنّ الأكثريّة الواسعة من هؤلاء لا تزال تكمن في مخيّمات اللاجئين والتي هي خارج حدود السلطات الرسميّة لبيروت وقوّاتها الأمنيّة. وفي أكثر من مناسبة، سعى مرتكبو الجرائم الى ملاذ في داخل هذه المخيّمات.
ويعيش داخل المخيّمات بعضاً من أشد المقاتلين ضراوة ونضوجاً، وكان للسوريّين، من خلال مقر القيادة الفلسطينيّة في لبنان، لكنّهم بالتأكيد لا يملكون الملعب بكامله. إنّ حماس، الجهاد الإسلامي وياسر عرفات يمارسون بدورهم درجة من السيطرة بالغة الأهميّة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيّين.
وإنّ تصوير النظام السلطوي المتحجّر كرائد للإستقرار يُعتبر أمراً غريباً بكل المعايير، فعلى الرغم من الهدوء السطحي المفروض بوحشيّة بواسطة قائد ذكي، فإنّ سوريا تقف اليوم على مفترق طرق حساس وتواجه مستقبلاً غامضاً، وبينما يقترب الوقت الحاسم لإنتقال السلطة، فإنّ الهواجس حول الإستقرار سوف تتحوّل من لبنان الى سوريا بكل ما في الكلمة من معنى. ومع حملها العبء الثقيل من الإقتصاد المتراجع، الذي يظهر نموّاً سلبيّاً ومع الإنفجار السكاني والإستياء الداخلي كما مع الطوق المحيط بها من الدول غير الصديقة، فإنّ سوريا ليست مؤهّلة لحمل مشعل الإستقرار اللبناني والإقليمي.

ولهذا، ومهما تكن الحقيقة التي تكمن في المفهوم بأنّ الإنسحاب السوري من لبنان سوف يسبب صراعاً داخليّاً وتندلع النار مرّة أخرى في هذا البلد- الفكرة التي عززتها دمشق- فإنّها يمكن أن تُنسب الى المرحلة الأولى من معارضة النظام السوري للمساعدة في عمليّة التسوية الوطنيّة.

كلفة الإحتلال السوري.

بالإضافة الى ضريبة الإحتلال الإنسانيّة المُكلفة، فقد أنزل التأثير السوري الشديد الوطأة ضرراً كبيراً بالحياة السياسيّة، الإقتصاديّة- الإجتماعيّة، البيئيّة والثقافيّة اللبنانيّة.

- إنتهاكات حقوق الإنسان.

وفي المصطلحات الإنسانيّة، فقد كان للإحتلال السوري تأثير مدمّر على الحريات الشخصيّة والسياسيّة. لقد جعل الحكم السوري من إنتهاكات حقوق الإنسان المتعدّدة مادة رئيسيّة في الحياة اليوميّة. وتشكّل هذه الإنتهاكات قائمة حقيقيّة: التعليق غير الشرعي على الشريط الكهربائي، الإحتجاز والسجن غير القانوني، الإعتقال دون سبب معقول، المحاكمات الكنغريّة (التي لا تُراعى فيها مبادئ القانون والعدالة)، أحكام السجن الإعتباطيّة والإختفاء والتعذيب. وقد وثّقت عدداً من المنظّمات بدقة شديدة هذه الأعمال الجرميّة المخيفة، والتي تشمل الإدارة الأميركيّة، منظّمة العفو الدوليّة (Amnesty International)، منظّمة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) وآخرين.

إنّ هذه الإنتهاكات لحقوق الإنسان ليست فقط تعبير عن المخاوف السوريّة من معارضة أو تآمر سياسي قد ينطلق من بيروت، وإنّما هي إشارة أيضاً الى شدّة عصبيّة الحكومة اللبنانيّة والتي تقترب من إنتقاد فشل سوريا السياسي.

وعلى الرغم من أنّ دمشق تسمح لمسيحيّي لبنان بهامش متكلّف من المعارضة، فإنّ مسلمي لبنان، وبالعكس، لا يتمتّعون بهكذا ترف. فهم يعيشون في خوف دائم من العقوبة السوريّة إذا ما حاولوا التعبير عن شعورهم الحقيقي بما يتعلّق بالإحتلال، وتطلب دمشق أن يمشي المسلمون في كلّ الأوقات على الخط السوري من دون أدنى إنحراف.

وبالطبع، فقد دفع المصرّحون بين الزعماء المسلمين ثمناً أعلى- بما في ذلك الموت- من المسيحيّين عندما تجرّؤا على اتعبير عن عدم سرورهم من السلوك السوري في لبنان. وتكثر الأمثلة على مدى السنوات وتتضمّن المفتي السني الشيخ حسن خالد؛ المحرّر والناشر سليم اللوزي؛ رئيس نقابة الصحافة رياض طه؛ الشخصيّة الدينيّة المعروفة الشيخ صبحي الصالح وعضو البرلمان ناظم القادري؛ وينطبق نفس الشيء على الدروز كالزعيم السياسي كمال جنبلاط.

- الفوضى السياسيّة. إنّ الحياة السياسيّة التي كانت موجودة ذات مرّة في لبنان- حيث كانت الساحة ممتلئة بالأحزاب السياسيّة المختلفة والمتنافسة سلميّاً وديمقراطيّاً على السلطة حسب القوانين المؤسّساتيّة داخل هيكليّة عمل شرعيّة ومحدّدة بوبضوح- إختفت كلّها من البلد وحلّت مكانها مجموعة من الزمر تروّج لنفسها والتي تدور منافستها الوحيدة حول كسب رضا دمشق.

لقد حاولت سوريا التأثير (بالترهيب والرشوة) على الإنتخابات البرلمانيّة لعام 1992 و 1996 إمّا مباشرة أو من خلال إختيار الوسطاء اللبنانيّين.

وقد كانت القوانين الإنتخابيّة في كِلا المرحلتين، والتي رسمت الخطوط الكبرى للمناطق الإنتخابيّة وخطّطت للإجراءات المعقّدة للإنتخاب، مهيَّأة بطريقة تضمن النتائج المرغوبة لسوريا. وقد مثّل البرلمانيّون الذين ظهروا (بعد هذه الإنتخابات) أمثلة كلاسيكيّة لكليشيهات تعيش تحت الحكم السلطوي. وإنّ التشريع القوي ظاهريّاً والمنبثق عن هؤلاء البرلمانيّين، لديه بدوره هدف واحد: تسليم لبنان الى سوريا على طبق من فضّة. وقد قام بذلك عن طريق إتّخاذ خطوات في مجالين بشكل رئيسي: الإمتصاص من قِبَل سوريا والفساد المتحلّل من التبعات من قِبَل مسؤولي الحكومة اللبنانيّة.

وهناك مثلان رئيسيّان يوضحان هذه التوجيهات: تعديل خاص للدستور لتمديد الولاية الرئاسيّة لإلياس الهراوي لمدّة سنتين، وتبعه تعديل مُدبَّر يسمح لإميل لحّود قائد الجيش اللبناني بأن يصبح رئيساً؛ مرر البرلمان مراراً ميزانيّات موضع شك بمناقشة رمزيّة فقط، وبالرغم من الثغرات المتفاوتة في فقرات إتفاقيّاتهم، والتي سهّلت إتفاقيات جانبيّة وغطّت سلسلة واسعة من النشاطات غير الشرعيّة.

لقد كان إتفاق الطائف معدّاً (من بين أشياء أخرى) لترويج التسوية الوطنيّة الحقيقيّة لفترة ما بعد الحرب، وبالحقيقة فإنّ العكس قد حصل. لقد خلق الإحتلال السوري شللاً في القمّة وشجّع الفوضى السياسيّة وفاقم الشجار الوحشي بين قادة الزمر اللبنانيّة.

إقتصاد الإفقار. إنّ سوء الإدارة الإقتصاديّة والسوابق بوضع الأشياء في غير موضعها، عمّقت محن وويلات الشعب والمجتمع اللبناني، خاصّة خلال ولاية رفيق الحريري كرئيس للوزراء 1992- 1998، عندما خلقت سياسيات الحكومة اللبنانيّة " إقتصاد الإفقار ". لقد تم، وعلى نطاق واسع، إئتلاف الطبقة الوسطى المتوازنة، بينما كانت شريحة المواطنين العاديّين تجد نفسها تنفق يوميّاً جزءاً من المال المُدّخَر لتأمين الحاجات الأساسيّة الضروريّة- المياه، الكهرباء، الطعام والمسكن.

لقد أثبتت السياسات الإقتصاديّة لنظام ما بعد الطائف أنّها كانت مشؤومة. فبعد رفع الكثير من أعلام إعادة الإعمار، بدأت الحكومة بإستدانة كميات ضخمة من العملات الصعبة داخليّاً وخارجيّاً مُضخّمةً بذلك الدين الوطني، وبإعتراف الحكومة نفسها من أقل من مليار دولار في العام 1990 الى ما يقارب 22 مليار دولار خلال ما يقارب العشر سنوات بعد ذلك. ولأوّل مرّة في التاريخ اللبناني، تجاوز الدين الوطني الـ GNP، ويكلّف هذا الدين كل عائدات الحكومة لتغطية فقط خدمة هذا الدين المخيف.

لقد كان لتعطيل وتشويه الجهة الماليّة تأثير لولبي مدمّر. إنّ أغلب الأقسام الحكوميّة مموَّلة عن طريق إستدانة أخرى. وقد تمّ عصر ما تبقى في جيوب الناس من خلال فرض ضرائب تصاعديّة تدريجيّاً. إنّ هذه الحلقة المفرغة تفسد فرص لبنان بالعمل كملجأ ضريبي، الأمر الذي يجذب الرؤوس الماليّة الخام والإستثماريّة. وكنتيجة مباشرة لحجم التضخّم المالي والضريبة المدمجان، تقلّصت قوّة شراء المستهلك اللبناني الى جانب تقلُّص فرص التوظيف.

وفي الوقت الحاضر، فإنّ البيروقراطيّة الحكوميّة تتمدّد كل سنة والفضل بذلك يعود لنظام المحسوبيّة.

لقد كانت عمليّة " إعادة الإعمار " على مدى فترة عشر سنوات ضئيلة في أفضل الأحوال بعد الثمن الهائل لهكذا شعار. حيث أنّ تمويل إعادة الإعمار ذهب الى مشاريع رائعة، إلاّ أنّها تتسم بالمبالغة في الفخامة وغير منتجة- مبنى الأستوديو الرياضي المكلف وتوسيع مطار بيروت الدولي- مع ترك كميّات صغيرة من الأموال لتنظيف البلد من أنقاض الحرب والتي جعلت من منطقة البلد (Down Town) في بيروت ركاماً مبعثراً، كمل مشاريع الطرقات السريعة، الجسور والمعابر، والأنفاق في وحول المدينة، كذلك الإهتمام المُبالغ فيه بالبنية التحتيّة في منطقة بيروت الكبرى مع ترك المناطق البعيدة في البلد محرومة من التطوّر الذي هي بحاجة ماسّة اليه. إنّ هذا " التمويه العالي "، " وإستراتيجيّة الدَّين المرتفع " المُتبنّيان من قِبَل الحريري أنتجت ميراثاً سيكون على الأجيال اللبنانيّة في المستقبل أن تعاني من عواقبه الرهيبة والأليمة.

ومن سوء الحظ، فإنّ الجزء الأكبر من المال المُستدان لم يُستعمل لإعادة الإعمار وإنّما إنتهى على الأغلب في حسابات مصرفيّة سريّة لحفنة من ملوك الحرب اللبنانيّين وشركائهم السوريّين. وهذا يشير الى حقيقة من أنّ الثروة التي تزايدت في السنوات الأخيرة كانت مرتكزة في طبقة صغيرة من الأثرياء والخالدين والذين لا يشكّلون أكثر من واحد في المئة من عدد السكان؛ وهم متحالفون بشكل وثيق مع الشخصيّات البارزة الأساسيّة في النخبة الحاكمة السوريّة، والذين لا ينفقون أيّاً من ثروتهم في لبنان إلاّ بصعوبة.

إنّ أولويّات الحكومة المعكوسة أدّت الى تجاهُل متواصل للقواعد الإقتصاديّة. ومع تأمين رأسمال متواضع ومبتدئ، فإنّه يمكّن لبنان الذي يملك الكفاءات الإنسانيّة أن يعمل على تطوير الإضاءة الصديقة للبيئة، أو في صناعات متوسّطة موجهة للمستهلك كما المجازفة في مجالات محدودة من التقنيّة العالية (High-Tech)، وبدلاً من ذلك، يجد المتخرّجون اللامعون من الكليات أنفسهم يسعون الى فرص التوظيف خارج البلد. وليست الزراعة بحال أفضل. لقد كان سهل البقاع سلّة الخبز للبنان مع فائض كبير للتصدير المربح. إنّ الدمج بين التجاهل، الإحتلال، الجيش، فقدان القانون، زراعة المخدّرات، كان له تأثير سام لقطاع الزراعة في لبنان، كما أنّ سوء إدارة إمدادات المياه في البلد فاقم من المشكلة.

ومع العائدات المرتفعة غير العاديّة للحكومة اللبنانيّة، والتي سجّلت ذات مرّة 37 بالمئة- والتي إستُعمِلت لدفع خدمة الدين المتنامي في البلد، فإنّه ليس مفاجِئاً أنّ المصارف اللبنانيّة لا تقوم بتقديم القروض لأيّة مشاريع زراعيّة أو صناعيّة إلاّ نادراً.

لقد شوّه الإشراف الحكومي الجاذبيّة اللبنانيّة المشهورة كبلد سياحي مرغوب به. وكون أنّ السياحة كانت ذات مرّة مصدراً للرزق، فيجب القول أنّ سياحة الآثار والحفلات الإستجماميّة المنوّعة قد عانت كثيراً جدّاً، ولم تقم السلطات الرسميّة بأي جهد لتنظيف الخط الساحلي الملوّث الذي كان ذات مرّة مشهداً طبيعيّاً خلاّباً. وبالتنقّل في الداخل، وفوق المنحدرات اللبنانيّة التي كانت تلاله وجباله مغطّاة في أحد الأيام بأشجار الصنوبر، فإنّ الإنسان يرى فجوات وصدوعاً في الوديان وعلى جوانب التلال محفورة ومشقوقة بواسطة التفجير غير الشرعي لمقالع الأحجار، والتي كانت غالباً ما تحوّل الصورة الطبيعيّة الخلابة الى أرض قاحلة عقيمة وغير جذابة؛ قلّصت الحكومة هذا التدمير الغبي للبيئة فقط بعدما إستفحل

الضرر وأصبح بارزاً؛ وإنّ هناك إعتداء آخر يتعدّر تبريره ويرجع الى سنوات الحرب عندما جهد قادة الميليشيات المتنوّعة للحصول على أرباح ضخمة عن طريق إستيراد آلاف البراميل من المواد السامّة من أوروبا ودفنها في مواقع عدّة منتشرة في كل البلد من دون القيام بأيّة تدابير إحتياطيّة للسلامة أو من ناحية التخزين لهكذا مادّة سامّة. وإنّ هؤلاء القادة الذين أصبحوا لاحقاً أعضاء بارزين في مجلس الوزراء بعد الطائف، لم يقوموا بأي عمل للتصدّي لهذه المشكلة التي تهدّد الآبار الإرتوازيّة في البلد كما تهدّد تربته الزراعيّة وأراضيه السكنيّة. ومن دون الحاجة للقول، فإنّه لم يتم الإدعاء على أحد من هؤلاء المسؤولين والمشاركين في هذه الكارثة الكامنة في جوف الأرض.

إنّ الضرر المشترك المُسبَّب بواسطة البيئة الملوّثة، التضخّم المالي المتصاعد (بيروت أعلى بكثير من أثينا، القاهرة، وتونس)، البنى التحتيّة غير الوافية، الأمن المتزعزع والمتلاشي في محيط الحرب المنخفض التوتّر في الجنوب، كلّ ذلك يجعل من غير المُفاجأ أنّ أغلب المشاريع العازمون على المجيء يبقون بعيداً عن لبنان.

يتفشّى الفساد، وعلى كل المستويات العالية والمنخفضة، في الحكومة. وتتضمّن العقود عادة الأرباح، وحتّى أنّ إجراء أبسط معاملة (تجديد رخصة السائق، الكشف النهائي غلى المركبات والآليّات) يستلزم دفع الرشاوى التي تكون أحياناً باهظة.

لقد عانى لبنان طويلاً من المسؤولين الفاسدين، إلاّ أنّ حقبة " السلام السوري " جعلت الأمور أسوأ مع كميّة الأموال المُختلسَة هذه الأيام، والتي تصل الى مئات الملايين من الدولارات. إنّ الحملات الصاخبة والمُبالغ فيها، ولكن المُختارة بعناية، ضد الفساد، كان لها ثلاث بواعث خفيّة. الأوّل، إنتقال " حقيبة لبنان " لبشّار إبن حافظ الأسد، الوريث الشرعي (الذي ورث الحقيبة من نائب الرئيس عبد الحليم خدّام ورئيس الأركان حكمت الشهابي)، الأمر الذي سيسمح له بالقيام بمشروع تنظيف صورة سوريا. ثانياً، إنّ هذا الأمر سيُضعف منافسي بشار في سوريا عن طريق قطع مداخيلهم من لبنان. ثالثاً، سيعمل هذا الإنتقال على إستغلال صندوق الكنز المفتوح في لبنان والذي يملكه أفراد كانوا يتدبّرون أمورهم بالتملّص من مشاركة مكاسبهم مع الوصي السوري.

إنّ تدهور الإقتصاد اللبناني يدمّر عمليّاً كل الآمال التي يمكن التعليق عليها لإصلاح الإقتصاد السوري والذي محوره الدولة. وإنّ الشبه، الذي يدعو للتفاؤل، بـ " هونغ كونغ " والصين يصوّر أنّ كلا البلدين بمرور الوقت، مستفيدان من تضافرهما الناجح. إنّ الحقيقة مختلفة تماماً، فإذا كان هناك من شيء، فهو أنّ لبنان يتحرّك (وبسرعة) في الإتجاه السوري، أي التدخّل الحكومي المتصاعد في كل أوجه الحياة الإقتصاديّة. وإجمالاً، فإنّ تعاقُب المنظومة السوريّة في لبنان الرمز، يجرّد العالم العربي من المثال الوحيد (حتّى ولو تصدّع) الفطري والطبيعي للتعايُش الديني كما الحريّة الشخصيّة والسياسيّة. ويستمر لبنان اليوم بالمشاركة الإيجابيّة في الشرق الأوسط، إلاّ أنّه وبسبب تأثيرات الإحتلال السوري، فإنّه أيضاً يقدّم موقع الأرض الأكثر ملاءمة لإنتاج التطرّف وعدم الإستقرار الإقليمي.

- المؤسّسات الخاضعة (المُستعبَدة). وكما في حالات الإحتلالات السلطويّة الأخرى، فإنّ سوريا تفرض التدخل المنظّم في المؤسّسات الرئيسيّة اللبنانيّة ومراقبتها، وهنا ملخّص سريع لأربعة منهم: الجيش، القضاء، المدارس، والإتحادات العماليّة.

وتمّ دمج المؤسّسات العسكريّة اللبنانيّة بالتدريب، التجهيز، السلاح، وحتّى باللباس على طريقة جارته الشرقيّة. وهكذا، ففي نقاط التفتيش والحواجز في لبنان، لم يعد بالإمكان تمييز الجنود اللبنانيّين تقريباً من حيث المظهر عن أمثالهم السوريّين، والذي لم تكن هذه حالهم في أوائل التسعينات كما هي حالهم الآن.

إنّ الجيش اللبناني الذي كان يتلقّى تقليديّاً تدريبه وتجهيزاته من المصادر الأميركيّة وأوروبا الغربيّة، يستخدم الآن سلاحاً سوفياتياً كلاسيكيّاً عتيقاً يأتيه من المخزون الإحتياطي السوري. وقد تم التخلّص من العناصر الوطنيّة في السلسلة القياديّة للجيش اللبناني من خلال خفض مرتبتهم العسكريّة أو الطرد فوراً. كما أنّ أولئك الضباط الذين يخضعون لدورات تدريب في سوريا يحصلون عادة على فرصة أفضل للترقية عندما يعودون الى لبنان.

وإنّ الجهاز القضائي اللبناني، الذي كان مستقلاً ذات مرّة، أصبح مع مرور الوقت مستسلماً خاضعاً للقبضة السوريّة الخانقة كمثيله في سوريا. كما أنّ خيرة القضاة يقومون بالتشاور وبتلقّي التعليمات من مسؤولي المخابرات السوريّة كغازي كنعان، وفي أغلب الأحيان، قام الضباط العسكريّون بتغيير القضاة المدنيّين في المحاكم اللبنانيّة خلال فترة التسعينات كلّها، وبالتدخّل في القضاء من خلال تنفيذ محاكمات مختصرة، والتوصّل الى أحكام قاسية وتنفيذها بسرعة، دون إحترام، إلاّ قليلاً، لحقوق الدفاع بالحصول على تمثيل شرعي وعادل.

وفي السنوات الأخيرة، تعرّض التنوّع التعليمي المشهور في لبنان الى هجوم ضار مركّز، والذي كان يهدف الى تعربة المنهاج الدراسي، والتقليل إن لم يكن التخلّص من الطاقات الثقافيّة ومن أية لغة غربيّة أو عالميّة.
إنّ هذا التوجّه يهدد بتحويل التعليم الحر في لبنان الى صورة أحاديّة اللون، وبذلك يفرغه من كل شيء يمكن أن يبني وأن يغني. وإذا حصل هذا الأمر، فإنّه سيكون خسارة بالغة ليس فقط للبنان، إنّما أيضاً لأميركا والغرب؛ كقاعدة أماميّة ثقافيّة نادرة تعمل كقناة حقيقيّة على تبادُل الثقافات الأخرى منها وإليها، والتي سيتم إضعافها.
كانت الإتحادات العماليّة اللبنانيّة منبراً فعّال وبنّاء لتبيين المصالح الإقتصاديّة بوضوح، عرض الشكاوى على الملأ، والتعبير عن الإستياء الشعبي من الحكومة المُستوحاة سوريّاً. ودعت هذه الأدوار (الإتحادات العماليّة) سلطات بيروت لإستنباط أساليب مواجهة مخزية لترويض الإتحادات في البلد في نهاية الأمر.
ونُظّمَت إنتخابات الإتحاد من خلال دمج التخويف، الرشوة، وإثارة الإنقسامات الداخليّة، وعندما أثبت هذا الأمر عدم الكفاية لتعزيز قيادة إتحاد جريئة، تم إبتداع قوّة موازية مع قيادات تابعة وخانعة كليّاً للسلطات. ونشأ عن ذلك قيام تظاهرات قُمِعَت بعنف، وتبع ذلك إعتقالات لقادة الإتحاد العمالي المنتخبين ديمقراطيّاً، ولم يتم إطلاق سراحهم إلاّ عندما نأكّدت الحكومة أنّهم أصبحوا متعاونين أو محايدين.

الإعلام المضغوط. إنّ الإعلام المستقل الذي مرّ بأوقات حرجة، عندما وصل الى حد لم يعد فيه يوقر أحداً، يمثل التعبير الخارجي الأكثر حدّة للحريات التي تمّت تنشئتها بعناية.
وعلى مدى أكثر من قرن، كانت بيروت (الى جانب القاهرة) أحد مركزين من مراكز التعبير، المعلومات والإختلاف في العالم العربي، إذ أنتجت الصحف، والمجلات بشكل وافر ومتنوّع وقامت بتوزيعها بغزارة في كل البلاد الناطقة بالعربيّة. ومع الحرب في لبنان، والذي نتج عنه الإحتلال السوري للأرض، تمّ عمليّاً إسكات كل أنواع وأساليب التعبير الحي. وقد تشكّلت هذه الصورة في العام 1991، حيث إحتوت " إتفاقيّة الأمن " اللبنانيّة- السوريّة على فقرة تمنع فيها نشر أيّة معلومة تُعتبر مضرّة لأي من الدولتين. كما دخل لبنان في حقبة قاسية من مراقبة المطبوعات وقرب سيطرة الدولة الكليّة على الإعلام؛ وبشكل الخاص التلفزيون.
إنّ جهاز الأمن الداخلي للحكومة اللبنانيّة (The Surete Generale) لديه الآن السلطة لرفض المصادقة على كل المنشورات الأجنبيّة والأعمال غير الدوريّة (بما في ذلك المسرحيّات، الكتب، الأفلام، وإنتاجات أخرى ذات طبيعة فنيّة أو ثقافيّة) قبل إمكانيّة توزيعها محليّاً، ويُطلب من الصحافيّين ومحرّري الصحف النخبة إخضاع موادهم الصحفيّة للغربلة قبل النشر. وقد خفّ هذا الضغط في آخر الأمر ما إن بدأ هؤلاء المُهدَّدون بممارسة رقابة ذاتيّة.
وهكذا، وفي الحد الأدنى، تمّ تدجين صحافة العالم العربي المكبوتة وتحوّلت الى صورة مثيرة للشفقة بالقياس الى صورتها اللالمعة السابقة. وفي فترة من فترات عام 1996، تمّ توجيه التهم لثلاث مطبوعات يوميّة وإثنتين أسبوعيّتين، تتعلّق بقذف وتشويه سمعة كل من الرئيس ورئيس الوزراء ونشر مواد أُعتُبرَت إستفزازيّة. وفي لإحدى الحالات، واجه مالك ورئيس تحرير إحدى الصحف عقوبات بالسجن تتراوح من شهرين الى سنتين وغرامات تصل الى 60000 دولار. وتظهر سلطات بيروت درجة تسامُح تقترب من الصفر حول حريّة التعبير عندما يتعلّق الأمر بالكرّاسات الموزّعة ذات التوجّه المعارض سياسيّاً.
وتحت ستار المعاقبة على قذف وتشويه سمعة المسؤولين الرسميّين أو التحريض على العصيان، تقوم سوريا بإتخاذ إجراءات صارمة لإعاقة حريّة التعبير وإعاقة كشف حقائق الضرر الكامن في الحياة اللبنانيّة تحت الإحتلال. وفي أيلول عام 1996، أطاحت حكومة بيروت بتظاهرة مدنيّة واسعة عندما فرضت فجأة قانون إعلام مثير للجدل، وكان الهدف المُعلن هو فرض النظام على موجات الإرسال الفوضويّة جدّاً وتخفيض التوترات الدينيّة والسياسيّة، وتمّ إختزال 52 محطّة تلفزيونيّة الى 4 (ومؤخّراً الى 5 محطّات) وحوالي 100 محطّة إذاعيّة الى 11، ويُسمح لثلاثة منها فقط إذاعة البرامج الإخباريّة. وحدث أنّ المحطات التلفزيونيّة الخمس يملكها أو أنّها مرتبطة بشكل وثيق بأعلى المسؤولين الحكوميّين وشخصيّات بارزة أخرى ظهروا بعد نظام الطائف، وبالإضافة الى ترسيخ إحتكار المعلومات والآراء، فقد حصد أعضاء من هذه المؤسّسة السياسيّة اللبنانيّة المحكومة سوريّاً جوائز ماليّة هائلة من عائدات الإعلان لهذه المحطات.
ووجدت الهجمات على أعضاء المؤسّسة الصحفيّة، بما فيها محاولة الإغتيال، مكانها من دون قيام القانون ببذل الجهود القويّة لمعاقبة مرتكبي هذه الأعمال. ولم تكن الضغوط على الإعلام اللبناني بحاجة للقيام بهكذا أشكال متصلّبة من الضغوط، حيث أنّ الضغوط الأكثر خبثاً والتي تتضمّن تدقيقاً بحسابات الضرائب للشركات والمشاريع التي تقوم بالإعلان عن في صحف معارضة عادة ما تنتهي الى إنهاء عقود هذه الإعلانات بشكل فجائي.

إنّ المُقاضاة النشيطة والمزعجة للصحف بسبب الخروقات الثانويّة لقانون افعلام الصارم حلّت أحياناً مكان التهديد بإستعمال العنف الجسدي. أمّا في الأوقات التي كان يتم فيها إستعمال الأساليب الماليّة الهزيلة، كان افعلام في لبنان ينحني ويتراجع لإرضاء المسؤولين المحليّين ومن ورائهم السوريّين. وفي 29 تمّوز 1999، جدّد مجلس الوزراء اللبناني رخصة إثنتين من محطّات التلفزيون وأربع من محطات الإذاعة التابعة لمجموعات مؤيّدة لسوريا، والتي كانت قد أُغلقت في عهد حكومة الحريري، وبذلك تم تعزيز القبضة السوريّة على الإعلام، كما يبدو أنّ السلطات السوريّة تملك خططاً حول تشديد الدخول على الإنترنت في لبنان.

تخفيض عدد المسيحيّين. ربّما تكون المسألة الأكثر حساسيّة والتي لها علاقة بالتركيبة الدينيّة للبنان، تعود الى أنّ البلد الحر، المغامر، الوطني الوحيد الباقي في الشرق الأوسط، هو الذي يوفّر الأمن نسبيّاً الى المجتمع المسيحي. لقد كان مسيحيّو لبنان الأوائل وكذلك الأسرع في تشرُّب الوسائل الغربيّة في الشرق الأوسط، ولذا فإنّ الحريّة في لبنان تدين بالفضل لوجودها بالدرجة الأولى، الى هذا المجتمع المسيحي. وإذا تمّ إزالة المسيحيّين والباقين من البلد، فإنّ لبنان، وبشكل آلي، سيُجرَّد تقريباً من حريّته ويتحوّل البلد عندها " بحكم الطبع " الى دولة شرق أوسطيّة أخرى فقط لا غير.
لذا، إنّ حفظ المجتمع المسيحي الحر في لبنان هو حجر الزاوية لأجل حراسة الحريات الخاصة بهذا البلد للنهوض بكل مجتمعاته ولتقديم فضاء للتنفس يحتاجه كل العالم الناطق بالعربيّة.
إنّ هذا الأمر لن يكون سهلاً، فبينما إقترنت مذابح سنوات الحرب بتصعيد " سرينة " لبنان، فإنّ ذلك قاد مئات آلاف المسيحيّين الى ترك البلد. ولمّا كانت النسبة المئويّة للمسيحيّين قبل الحرب اللبنانيّة تقترب من الـ 50 بالمئة، فإنّه وفي أواخر التسعينات سقطت هذه النسبة الى 10 بالمئة، وذلك بسبب العوامل المتحدّة التالية: الهجرة المسيحيّة، نسبة ولادات المسلمين الأعلى وبيع الجنسيّة بالجملة لغير اللبنانيّين.
وبما يتعلّق بالنقطة الأخيرة، فإنّ " مرسوم التجنيس " الصادر عن الحكومة اللبنانيّة تحت غطاء التوجّه الشاذ للأشخاص دون هويّة الموجودين في لبنان، وهي المشكلة ذات التاريخ الطويل والذي يرجع الى العشرينات. وقامت السلطات صاحبة الوحي السوري بإستعمال عصاها السحريّة وأصدرت مرسوماً مُختصراً (من سطرين)، والذي رفع عدد سكان لبنان الإجمالي من 8 الى 10 بالمئة، حيث أخذ 300000 شخص (ثلثاهم من المسلمين والسوريّين) الجنسيّة اللبنانيّة وأصبحوا مواطنين.
إنّ هذا التجنيس الإعتباطي أفسد التوازن الديمغرافي الحسّاس للمجتمعات الدينيّة المختلفة وتلاعب بفوضى شديدة بميزان قوائم الناخبين أثناء الإنتخابات اللبنانيّة عام 1996 وساعد المرشّحين المؤيدين لسوريا على الفوز.
إنّ الوصيّة بقبول إميل لحّود لمنصب الرئاسة في العام 1998 إنعكس على الدور المسيحي المتلاشي في السياسة اللبنانيّة والذي يحتاج الى الإشارة؛ قال المفتي السنّي في لبنان محمّد رشيد قبّاني أنّ الإهتمام الحالي الموجّه نحو لحّود (لأنّ رئيس الجمهوريّة يكون مسيحيّاً دائماً) يشير الى عودة نشوء الدور المسيحي البارز الذي كان قبل الطائف في لبنان، ووُجِدَ هذا التطوّر مزعجاً للغاية حتّى أنّه رفع من إمكانيّة تجدّد الصراع بين اللبنانيّين- الرؤية التي وجدت صداها عند الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وآخرين. إلاّ أنّ لحّود لم يجسّد الطموح المسيحي، كما أنّه لم يجسّد ما يتعلّق بأغلب المسيحيّين من حيث تمثيل المصالح الوطنيّة اللبنانيّة، هذا عدا مصالحهم. وبالحقيقة، إختارت دمشق لحّود لتسكين الغضب المسيحي الذي تنامى خلال سنوات تولّي سلفه الحكم من دون إعطائه السلطة الحقيقيّة. إنّ الكلام عن المشاركة المسيحيّة المنتعشة من جديد في الجسم السياسي اللبناني هو أمر غير جائز ما دام الإحتلال السوري مستمرّاً وذلك بسبب الموقع الرئاسي المحيَّد فعليّاً. وأصبح السوريّون أسياد الوهم والصورة الخادعة أنّه لا يمكن لمجتمع لبناني أن يكسب البروز السياسي على حساب المجتمعات الأخرى. وإنّ أمثلة أخرى عن مناورات كهذه يمكن متابعتها ما دام الإحتلال السوري مستمراً.

لماذا يغيب التحدي للسيطرة السوريّة؟
لقد تمرّدت شعوب أوروبا الشرقيّة على الحكم السوفياتي؛ لماذا لم يُلهم تآكل الحريات في لبنان الناس للقيام بعصيان شعبي مسلّح؟ إنّ الملل من الحرب يؤثّر على كل الألوان السياسيّة اللبنانيّة، إلاّ أنّ هناك عوامل أخرى تلطّف الأجواء ضدّ تصاعد المقاومة، هذا مع وضع نجاحها جانباً. ويدرك اللبناني العادي أنّهم أوّلاً يفتقرون الى حليف خارجي يمكن الإعتماد عليه. ثانياً، أنّ القيادة السوريّة إستوعبت لبنان بذكاء، وذلك خطوة خطوة وذلك في بداية ما يمكن أن يطلق ردّات فعل عنيفة. ثالثاً، إنّ ردّة الفعل السوريّة الوحشيّة والحتميّة كلّها ما هي إلاّ إعاقات للتحدّي الموازر من الداخل. رابعاً، إنّ الإهتمام الدولي غير مركّز، وببساطة، على مأزق لبنان، يسمح لسوريا المستولية على السلطة مواصلة ذلك دون عواقب

تُذكر؛ توقيت المرحلة الأخيرة من الإستيلاء على السلطة، حيث أنّ شهر تشرين أوّل 1990 كان مناسباً تماماً (كانت إدارة بوش تكرّس كامل إهتمامها لبناء إئتلاف معاد للعراق). ولزمن طويل، وبينما كانت عيون المجتمع الدولي لا تزال متحوّلة عن المشهد اللبناني، فإنّ حتّى أكثر المتحمّسين من الوطنيّين اللبنانيّين لم يكونوا ليباشروا في تحدّي الهيمنة السوريّة. وبشكل واضح، لم يكن اللبنانيّون محظوظين كما كان ألبان كوسوفو.
خامساً، إنّ طبيعة النظام السوري تسمح له بتعزيز نوذج هجمات العصابات ضد وجوده العسكري والمدني في لبنان. وعلى خلاف الديمقراطيّة، حيث يدخل الرأي العام في حالة من الهياج في كل مرّة يُقتَل أو حتّى يُجرح فيها جندي أو إثنين، فإنّ دمشق يمكنها أن تتحمّل عدداً كبيراً من الإصابات وتستغل خسائرها لتبرير إعتداءات ضخمة ضد المهاجمين المفترضين وضد مجتمعهم ككل. كما أنّ دمشق على إستعداد لأن تسد النقص وبسرعة ومهما كانت خسائرها البشريّة في لبنان، فهي تتحمّلها ولا أحد يجرؤ على إنكار ذلك.
سادساً، إنّ الوضع المشجون بالإنقسامات الداخليّة الى جانب الإنقسامات الدينيّة والسياسيّة، كما هو موجود في لبنان، والوضع المعقّد بسبب التطفّل المستمر من قِبَل قوّة خارجيّة محتلّة، هو وضع يفضي على الأقل في المدى القصير الى معارضة متمرّدة ومركّزة. إنّ الإستياء الشعبي، حسب ما يرى المراقبون للمشهد اللبناني، هو أنّ سوريا وعلى الرغم من تكتيكها المُستعمَل
" فرّق تَسُد "، " تلاعبت بلبنان كما لو أنّه أرغن ". إنّ نظرة عامّة سريعة لأطوار الحرب المتعاقبة في لبنان تكشف أنّ السوريّين كانوا في مرحلة ما يساندون بصراحة كل فئة منشقّة ضد كل فئة أخرى، ومتى أصبحت صورة النفوذ الداخلي برسم إحدى الفئات فإنّ دمشق كانت تسارع لإعادة ترتيب التوازن وذلك بتقوية الجانب الأضعف، ومتى سنحت لها الفرصة، فإنّ دمشق كانت تدعم شكاوى كل جهة ضد الأخرى- فقط لتتدخّل في وقت لاحق وعكس الأمور. فهل يمكن لأي إنسان أن يلوم اللبنانيّين لأنّهم كانوا يزنون كل حركة بإنتباه شديد عندما كان الأمر يتعلّق بالتذبذب للإفلات من القبضة السوريّة؟

الولايات المتّحدة ولبنان. لقد تمّ إهمال موضوع لبنان بين كبار صنّاع القرار في واشنطن. إنّ التفكير بلبنان يحتاج الى التحرّك قدُماً، خاصّة بعد الصمت المطوّل في السنوات الأخيرة.

الخلفيّة
لم يكن الأمر دوماً كذلك، وبالطبع، كان هناك وقت تلقّى فيه لبنان الكثير من الإهتمام المباشر والحقيقي من واشنطن. إنّ السنوات الذهبيّة للعلاقات الأميركيّة- اللبنانيّة، كانت في الفترة الممتدّة بين تأسيس السفارة اللبنانيّة في واشنطن عام 1945، والبداية الأولى لنشاط العصابات الفلسطينيّة في لبنان في أواسط الستينات. وإنّ كون لبنان متحالفاً بقوّة مع الغرب كان أمراً هاماً وذا أولويّة لإدارة أيزينهاور لتبرير تدخّل عسكري مباشر مدعوماً بمشاركة سياسيّة ثابتة. ففي العام 1958، حطّ المارينز على الشواطئ اللبنانيّة وأنهوا صراعاً طائفيّاً مختمراً في البلد والذي كان سببه صدام بين التوسعيّين الموصومين بالعروبة التابعين لجمال عبد الناصر المدعوم سوفياتيّاً من جهة، ومن جهة أخرى بين المعادين للتوجّه الأميركي- الغربي للحفاظ على ميثاق بغداد وضم لبنان اليه.
ومن ثم أتت التجربة الفييتناميّة، وبدّلت بشكل راديكالي التفكير الإستراتيجي الأميركي بما يتعلّق بالتدخّل العسكري في صراعات صغيرة- تستتبع مصالح وطنيّة غامضة وتفرض ضرورة التضحية بحياة أميركيّين. إنّ هذا التحوّل المعنوي في السياسة الخارجيّة الأميركيّة كان له وقع عالمي لم يستثنِ لبنان. حيث أنّ إندلاع الحرب في لبنان وتورّط عدد من المشاركين الإقليميّين غير اللبنانيّين فيها، لم يعجّل بردّة فعل عسكريّة أميركيّة كما حصل في 1958، وإقتصرت واشنطن بمشاركتها على الديبلوماسيّة من خلال القيام بنشاطات لمبعوثين خاصين مثل Philip Habib،Dean Brown، و Morris Propper، والتي ظلّت كلّها إرتباطات سياسيّة في كل مراحل الحرب المتعاقبة في لبنان. وعاد الجيش الأميركي الى المسرح اللبناني في العام 1982 كجزء من قوّة لحفظ السلام متعدّدة الجنسيّات، وكان الهدف المحدّد مبدئيّاً هو إخراج منظّمة التحرير الفلسطينيّة (PLO) من لبنان، أمّا الهدف فكان دعم الحكومة اللبنانيّة. وفي تشرين أوّل 1983، حصل إنفجار في ثكنات المارينز الأميركيّة في بيروت وقتِلَ 243 جندي، وأنهى هذا الأمر الخيار العسكري الأميركي في لبنان. وقد عمل التعصّب الديني أكثر على إنحسار الدور الأميركي المباشر في البلد بعد سلسلة من أعمال خطف الرهائن الأميركيّين والغربيّين والذي بدأ في العام 1983 ودام حتّى العام 1991.

ذيل المفاوضات السوريّة- الإسرائيليّة؟

مرّت التصريحات الأميركيّة الرسميّة حول لبنان بتطوّر منذ إندلاع الحرب عام 1975. ففي البداية، كان موقف الولايات المتّحدة يتمثّل بالتأكيد الجازم من أنّ واشنطن تدعم " سيادة، وإستقلال وسلامة حدود لبنان "، وأصبحت هذه الصيغة لازمة مردّدة كثيراً خلال السنوات المتعاقبة مع تصريح عرضي اجرأ يؤيّد إنسحاب كل القوّات الأجنبيّة من لبنان. إلاّ أنّ الحكومة الأميركيّة لم تعمل في أي وقت من الأوقات وفق معايير سياسيّة عمليّة وحقيقيّة؛ وبالعكس، لقد بدا أنّها أذعنت تكتيكيّاً للهيمنة السوريّة المستمرّة على لبنان. وفي أواخر عام 1989، تمّ وهب موقف الولايات المتّحدة، الذي تم إدخاره لإتفاق الطائف المرعي سعوديّاً والمدعوم أميركياً، لأجل " حل عربي " للمشكلة اللبنانيّة. وإنّ هذا الدور المفترض للعرب ما لبث أن تمّ الإستيلاء عليه ليصبح دوراً حصريّاً لسوريا، وبذلك أصبح " الحل العربي " حلاً سوريّاً. وإستمرّت تصريحات الولايات المتّحدة بالضغط، للتقيّد بنص وروح إتفاق الطائف والذي يتضمّن النداء بإعادة إنتشار القوات السوريّة، إلاّ أنّ ذلك ما لبث أن أصبح كلمات لا معنى لها.

وبعد الشواهد المتكرّرة لعدم الإذعان السوري لإتفاق الطائف، بدأ المسؤولون الأميركيّون بتصوّر الحلول للمأزق اللبناني والناشئة في سياق عمليّة السلام النهائيّة في الشرق الأوسط. وبالحقيقة، لقد غيّرت واشنطن مقاربتها بعد أيلول 1991 (عندما كان من المفترض أن يعيد الجيش السوري إنتشاره ولم يفعل)، حيث رأت أنّه من المناسب أن تربط قدر لبنان بعمليّة السلام العربيّة- الإسرائيليّة، والتي إنضمّ إليها الأسد بعد شهرين من ذلك. ومن المعروف جيّداً أنّه، ومنذ ذلك الحري وحتّى اليوم، ظلّ لبنان رهينة لسوريا، لكن أن يصبح لبنان رهينة لهذه العمليّة، فإنّه أمر جديد وينذر بالسوء.

والآن وبعدما أوضحت دمشق أن لا نيّة لديها لإنهاء الإحتلال، فإنّ التوقّع فقط بأنّ البلد البائس سيتحرر مع التوصّل لخاتمة ناجحة لعمليّة السلام العربيّة- الإسرائيليّة، هو الذي منع الفوضى الشعبيّة في لبنان من التحوّل الى يأس تام.

وفي هذا الضوء، فإنّ القرارات الأميركيّة التي تتعلّق بلبنان في السنوات الأخيرة- إرسال سفير، رفع حظر السفر، زيارة وزيرة الخارجيّة Al bright- كانت قصيرة النظر وذات طموح محدود، كما أنّها لا تؤثّر في الظروف الكبرى للبنان أو في أيّة خيارات نهائيّة.

السياسة الأميركيّة نحو سوريا.

لعب الأسد لعبة معقّدة خلال سير وتوقّف مفاوضات السلام مع إسرائيل، حيث أعطى إشارات لعدد من الأهداف: ضمان إستمرار نظامه، الحصول على موافقة الولايات المتّحدة وإسرائيل للسيطرة على لبنان وضمان رحيل إسرائيل من كل من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان. ويشتمل الرهان السوري على مكاسب أخرى وهي تزايُد نفوذ دمشق، صندوق المساعدة الماليّة الغربيّة، وأموال من دول النفط العربيّة. إنّ هذه الأهداف، وعلى الرغم أنّها تبدو طموحة للغاية، فهي في الحقيقة ليست بعيدة عن التحقّق، لأنّ الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين أذعنوا في مرحلة ما لسوريا وهم الآن يلعبون اللعبة وفق قواعد الأسد؛ ويبدو الأسد نفسه واثقاً من أن الحصول على كل غاياته ما هي إلاّ مسألة وقت.

وعلى الرغم من أنّ سوريا كانت متورّطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بموت الكثير من الأميركيّين، أكثر من أيّة دولة معادية اخرى منذ حرب فييتنام، فإنّ المسؤولين الأميركيّين قاموا بتلطيف سجل سوريا بالإرهاب وحيازتها لأسلحة دمار شامل.

وتتناقض السياسة الأميركيّة مع نفسها بما يتعلّق بسوريا، فبعدما نعتتها رسميّاً بالدولة الخبيثة (الشريرة) فإنّها تستمر في نفس الوقت بمحاولة إغرائها لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. والى الآن، كانت هذه المقاربة محدودة النجاح، ويعكس ذلك الهدفين المتعارضين للسياسة الأميركيّة: فرض تغيير السلوك السوري من خلال العقوبات ومن خلال معايير قاسية أخرى، بينما تقوم بمساعدة إسرائيل (حيث حدّدت الحكومات المتعاقبة لكل من حزبي العمال والليكود، أنّ مصلحة إسرائيل تقع في السعي لإتفاق الأرض مقابل السلام مع سوريا). ومع مرور الوقت، فإنّ الرغبة بمساعدة إسرائيل نجحت وأدّت الى سياسة ناعمة نحو دمشق.

وقد عمل النظام السوري أيضاً لهذه النهاية وذلك بإظهار قدرة غير عاديّة على التلاعب بواشنطن، كما عمل حافظ الأسد على درء نفسه مراراً عن الغضب الأميركي. والى أن إنهار الإتحاد السوفياتي، كان الأسد حليفاً مخلصاً لموسكو، ومن ثمّ إستغلّ بشكل سريع ومفاجئ أحداث الكويت ليغيّر مخيّمه في العام 1990. وبعد مؤتمر السلام في مدريد في تشرين الأول 1991، ظهر الأسد، كحرباء، كشريك محتمل للسلام. ومنذ ذلك الحين، بدا أنّه اكثر إهتماماً بالعمليّة السلميّة نفسها- تلقّي زيارات لمسؤولي الخارجيّة الأميركيّة، التغاضي عن أسلحة الدمار الشامل الذي يملكها، والحصول على إستثمارات في البنى التحتيّة للنفط والغاز- بدلاً من أيّة نتيجة تثمر عنها عمليّة السلام.

إنّ الولايات المتّحدة تملك نفوذاً هائلاً على سوريا ولا يبدو أنّها على إستعداد لإستعمال هذا النفوذ. وبكثير من الغرابة، قلّدت إسرائيل الولايات المتّحدة في التعامي عن التجاوزات السوريّة المنظّمة في لبنان، وبسبب سياسة إتبعتها نابعة من الرغبة بتجنّب المواجهة العسكريّة المباشرة مع دمشق، حمّلت القدس لبنان (وليس سوريا) المسؤوليّة عن الهجمات على الجنود الإسرائيليّين في القرى الإسرائيليّة، وسواء في عمليّة " عناقيد الغضب " العام 1996، Parting Shots التي قام بها نتانياهو في حزيران 1999، أو عمليّة حكومة باراك في أوائل العام 2000، فإنّ شبكات كهرباء بيروت وبنى تحتيّة أخرى هي التي كانت تقاسي من قرارات تم إتخاذها في دمشق.

وتتحمّل إسرائيل ذلك مع افشارة الى انّ الخيار موجود، حيث يُضرب المثل بالنشاطات التي تمّ إتخاذها من قِبَل الجمهوريّة التركيّة في أواخر العام 1998 في رد على إستفزازات حزب العمال الكردستاني (PKK)، والذي تم تقديم ملجأ له في لبنان و سوريا، حيث كان يقوم بإطلاق هجمات عنيفة ضد الأتراك لما يقرب من حوالي 15 سنة وقتل مئات الأشخاص، حيث أطلقت أنقرة في تشرين أوّل عام 1998 إنذاراً لا لبس فيه لدمشق: نفي زعيم حزب العمّال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان، وإلاّ فإنّ عليها أن تستعد للحرب. فقام الأسد، الخدر دوماً، بتحرير نفسه من عبء أوجلان (الذي إعتقله الأتراك بعد بضعة شهور ووضعوه أمام المحاكمة). إنّ هذه الحادثة تعرض الى أنّه إذا تمّ التهديد بإستعمال القوّة العسكريّة بشكل حقيقي، فإنّ ذلك سيفتح آذان دمشق الصمّاء ويؤّدي الى نتائج سريعة جيّدة.

التوصيات السياسيّة.

وإن الفهم بأنّه لن يكون هناك سلام دائم وحقيقي في الشرق الأوسط إذا بقيت سوريا في لبنان وإذا إستمرّت الولايات المتّحدة وحكومات أخرى بالنظر في الإتجاه الآخر، فإنّه سيكون على كل الأنشطة الأميركيّة التي إتخذت لمصلحة لبنان أن تهدف الى تعويض البلد عن حرياته الثمينة ولإرساء سيادته المُستعادة.

وفي نهاية المر، لا يمكن إنجاز هذا الأمر إلاّ عندما تنسحب كل القوّات الأجنبيّة، خاصّة الجيش السوري ووحدات مخابراته من لبنان. وبإتجاه هذا الهدف، نقدّم توصيات سياسيّة معيّنة ومتعدّدة في ترتيب متدرّج الصرامة وموجّهة الى Executive Branch والكونغرس.

" التصريح السياسي ". حان الوقت للقسم التنفيذي (Executive Branch) لينادي دمشق بصراحة حتّى تقوم بإنهاء إحتلالها للبنان. ويجب التعامل مع هذا الأمر بطريقة لا لبس فيها. وإنّ التصريح المختصر يمكن أن يفي بالغرض طبعاً: يجب على كل القوات السوريّة أن ترحل عن لبنان. إنّ هكذا إعلان قد لا يتم بسهولة إلاّ أنّه قد يُستدرَك بعدد من القرارات يصدرها الكونغرس التي تنادي بوضوح بإنسحاب القوات السوريّة من لبنان والتي تؤكّد على روح قرار الأمم المتّحدة رقم 425 كما على النص الحرفي للقرار 520، بحيث تنادي لإحترام صارم لسيادة لبنان وسلامة حدوده ولوحدته وإستقلاله السياسي تحت السلطة المطلقة للحكومة اللبنانيّة من خلالبسط الجيش على كامل لبنان.

" الضغط على سوريا لتنفيذ وعودها ". لقد إتفقت الحكومة السوريّة بالرأي بثلاث مناسبات مع قرارات آخرين بأن يجب على الجيش السوري أن يرحل عن لبنان. أوّلاً، وكجزء من محادثات القاهرة- الرياض، وافقت سوريا على الرحيل عن لبنان في تشرين الأول 1976.

ثانياً، وقّعت سوريا على الإعلان الشهير في أيلول 1982، والذي ألزمها " ببدء مفاوضات " مع الحكومة اللبنانيّة حول " إنهاء مهمّة قوّات الردع العربيّة في لبنان (الجيش السوري)".

ثالثاً، كسب دعم المسيحيّين لمراجعة هيكليّة الحكومة اللبنانيّة (إتفاق الطائف). ووافق الأسد في تشرين أوّل 1989 على فقرة تقول أن على الجيش السوري أن يعيد إنتشاره من مواقعه في بيروت الى البقاع في خلال سنتين بعد إجتماع أربع شروط، وإنّ هذه الشروط كانت قد أنجزت طبعاً في أيلول 1990؛ إلاّ أنّ أيلول 1992 جاء وذهب ولم يحصل أي تغيير. وبعكس نص وروح إتفاق الطائف- والتفسير الأميركي لهذه الوثيقة- فقد كان الوجود السوري المسلح في لبنان خلال فترة التسعينات يتعمّق بثبات.

يجب على المسؤولين الأميركيّين أن يذكّروا السوريّين والعالم بهذه الوعود المتعددة.

" المساعدة لسوريا ". لا يجب أن يتم دفع قرش واحد لدمشق قبل أن تنهي إخلاء قولتها (سواء بالبزّة العسكريّة أم لا، وعملاء المخابرات أيضاً) من كل إنش مربّ' من لبنان. وإنّ هذا الأمر قد يستعمل أو حتّى قد ينتهي الى إتفاق مع إسرائيل يُسمح بموجبه للقوّات السوريّة بالبقاء في لبنان.

" المساعدة للبنان ". إنّ كل الأموال المخصّصة للبنان يجب أن تُوجّه بعيداً عن الحكومة المُهيمَن عليها سوريّاً لصالح المنظّمات والمؤسّسات الخاصّة الموثوق بها- الجامعات، المدارس، المستشفيات ومجموعات تعمل في مجالات حقوق الإنسان، المسائل البيئيّة وغيرها.

ويمثّل الجيش اللبناني حالة خاصّة. وإنّ جيشاً لبنانيّاً مستقلاً المحفّز مبدئيّاً لأن يهتم بشكل حقيقي بالمصالح الوطنيّة اللبنانيّة، يمكن أن يكون مصدر الإستقرار المحتمل الأكبر للبلد، إلاّ أنّه عمليّاً الآن ملحقاً بالجيش السوري. ولسوء الحظ، فقد إختارت واشنطن التعامل معه وكأنّه مستقل عن سوريا، والذي حاله ليست كذلك بالتأكيد، وأن تقدّم له المساعدة. إنّ هذا خطأ طالما أنّ الإحتلال السوري مستمر.

" جنوب لبنان ". إنّ الحل للوضع الحساس والمؤلم في جنوب لبنان يتطلّب مستوى من الجديّة مساوياً لذلك المقدّم لسيناء والجولان، أي، وبشكل كلاسيكي، قراراً دوليّاً في سياق إتفاق عربي- إسرائيلي. ومن المحتمل أن يستتبع ذلك إرسال قوّة وطنيّة متعدّدة دون أن تشمل بالضرورة أميركيّين، مع تفويض وقدرة على فرض الأمن على الحدود بين لبنان وإسرائيل لحماية السكان المدنيّين في الجنوب وشمال إسرائيل. إنّ قوّة كهذه قد تسلّم الواجبات الأمنيّة تدريجيّاً الى الى الجيش اللبناني حسب جدول زمني يُطرح بحذر.

- من إتفاق الطائف-

" حيث أنّ هدف الدولة اللبنانيّة هو عودة سلطة الدولة على كامل أراضيها بواسطة قوّاتها المتمثّلة أولاً بقوى الأمن الداخلي، وخارج الأخويّة التي تربط لبنان بسوريا، فإنّ على القوات السوريّة، مع تقديم الشكر، مساعدة القوى اللبنانيّة في بسط السيادة على أراضي الدولة اللبنانيّة في خلال سنتين كحد أقصى بعد إقرار دستور الإصلاح الوطني، إنتخاب الرئيس اللبناني، وتشكيل حكومة افصلاح الوطني، وتبنّي الإصلاحات السياسيّة في أسلوب قانوني. وفي نهاية هذه الفترة، تقرر الحكومة السوريّة وحكومة الإصلاح الوطني اللبنانيّة مسألة تغيير مواقع القوات السوريّة في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي من ضهر البيدر الى خط حمانا- المديرج- عين دارة، وإذا كان الأمر ضروريّاً، في نقاط أخرى يُقرّر بشأنها بواسطة المعاهدة العسكريّة السوريّة-اللبنانيّة المُشتركة. ويجب أن يوقّع الإتفاق أيضاً من قِبَل كلا الحكومتين والذي سيحدد حجم وفترة وجود القوات السوريّة في الأماكن المذكورة أعلاه والعلاقة بين هذه القوّات وبين سلطات الدولة اللبنانيّة الموجودة في هذه الأماكن.

إنّ اللجنة الثلاثيّة العربيّة العليا جاهزة لمساعدة الدولتين للتوصّل الى هذا الإتفاق إذا ما رغبتا بذلك ".

" السيادة اللبنانيّة ". مع الأخذ بعين الإعتبار إتفاق الطائف، والذي أُطلِقَ مبدئياً " كحل عربي " لأجل لبنان ثمّ أصبح لاحقاً حلاً سورياً، فإنّ الولايات المتّحدة يجب أن تعمل على عودة المشاركة المستقلّة للأنظمة العربيّة المعتدلة لحفظ السيادة اللبنانيّة، الإصلاح السياسي المتسارع، وإشاعة التعايُش السلمي المشترك. إنّ هذا الدور العربي الأكبر الذي يكمل بدلاً من أن يلغي التحرك الأميركي يجب أن يعمل بصلابة للضغط على دمشق لإزالة قواتها من لبنان.

" تشجيع إسرائيل على ضم لبنان الى المفاوضات مع سوريا ". على الرغم أن المفاوضات العربيّة- الإسرائيليّة معقّدة وصعبة بشكل كاف من دون شحنها أكثر بمسائل إضافيّة، إلاّ أنّ الحقيقة تبقى أنّ هذه المفاوضات تمثّل المصدر الوحيد، الأفضل والفعال لتقوم دمشق بسحب قواتها من لبنان.

إنّ السلطات الإسرائيليّة بحاجة لتذكيرها بالأخطار التي يمثلها لبنان بالنسبة لهم، وذلك بما يتعلّق بصواريخ الكاتيوشا التي تتساقط على بلداتهم الشماليّة وغيرها، إلاّ إذا فسخ السوريّون إرتباط قواتهم مع لبنان.

" شد البراغي ". إذا لم تثبت الخطوات المذكورة آنفاً جدواها في زحزحة سوريا عن لبنان، عندها يمكن لحكومة الولايات المتّحدة أن تستفيد من حشد الخطوات التالية لزيادة الضغط على دمشق: إستدعاء السفير الأميركي؛ تجميد العلاقات الديبلوماسيّة؛ تعليق كل أنواع المعاملات التجاريّة الموجودة بين البلدين؛ إنهاء الأشكال الأخرى من الإتفاقيات الثنائيّة؛ ويمكنها أن تسعى لطرد سوريا من المحفل الدولي ولمنع المسؤولين والطلاب السوريّين من المجيء الى الولايات المتّحدة، كما يمكنها التواصل مع الديمقراطيّين اللبنانيّين ومع شخصيّات بارزة أخرى (البطريرك الماروني) وكذلك عقد مؤتمر دولي لتحرير لبنان.

وإذا أظهرت الإدارة الأميركيّة معارضة لفرض عقوبات على سوريا، فيجب على الكونغرس أن يغلق منافذ " المصالح الوطنيّة " التي يحدثها القسم التنفيذي (Executive Branch) عادة متجاهلاً الأنظمة. مثلاً، يمكن للإدارة أن تمد العقوبات ضد إيران وليبيا (Iran-Libya Sanctions Act) لتشمل سوريا (العقوبات التي تمنع أي إستثمار تتجاوز

قيمته 20 مليون دولار في السنة في قطاعات البتروكيميائيّات الليبيّة أو الإيرانيّة)، كما يمكن للإدارة أن تتخذ خطوات أخرى كتمويل راديو لبنان الحر.

" القوّة العسكريّة ". أخيراً، فإنّ إستعمال القوّة بحاجة لأن يؤخذ بعين الإعتبار. إنّ ميراث فييتنام والذكريات المرّة للمارينز الأميركي القتلى في بيروت أدخلتا الولايات المتّحدة، مع ذلك، في حقبة جديدة من التفوّق العسكري بدون منازع مقرونة بسقوط خسائر بشريّة يمكن تقديرها في ساحة المعركة. لقد مثّلت حرب الخليج عام 1991 وحرب كوسوفو عام 1999 خطوطاً فاصلة ليس فقط في سجلاّت التاريخ العسكري، وإنّما لأنّها أظهرت أيضاً، وبوضوح، أنّ الولايات المتّحدة يمكنها أن تقوم بالدفاع عن مصالحها ومبادئها من دون شبح خسائر الإصابات الفخمة. ويفتح هذا الأمر الباب لقرار مشابه لأجل الحريات والتعدّدية اللبنانيّة المعرّضة للخطر. إلاّ أنّ هذا الأمر قد لا ينتظر، لأنّ القدرة على حيازة أسلحة الدمار الشامل تنتشر، وإنّ مخاطر نشاط كهذا سوف يتنامى بسرعة. فإذا كان هناك من مجال لعمل حاسم، فيجب أن يكون عاجلاً بدلاً من أن يكون متأخراً.

SIGNATORIES

Ziad Abdelnour, a New York-based international investment banker and financier, is president of the United States Committee for a Free Lebanon.
Elliott Abrams, formerly assistant secretary of state, is president of the Ethics and Public Policy Center.
Samir Bustany is president of American Acquisition Partners, a New Jersey-based buyout firm.
John Castle is chairman of Castle Harlan, Inc. a New York-based private equity fund.
Angelo Codevilla, formerly a staff member of the Select Committee on Intelligence, is professor at Boston University and a fellow at the Institute for Advanced Strategic and Political Studies in Washington.
Raymond Debbane is president of the Invus Group Ltd., a $500 million private equity firm he founded in 1985 in New York City.
Paula Dobriansky, formerly associate director at the U.S Information Agency, is senior international affairs and trade advisor at the law firm of Hunton & Williams.
Alan Dowty is professor of government and international relations, and fellow at the Kroc Institute of International Peace Studies, at the University of Notre Dame.
Leon Edney, a retired four-star admiral, teaches at the U.S. Naval Academy.
Nabil El Hage is chairman and chief executive officer of Jeepers, Inc., an owner and operator of indoor family theme parks.
Eliot Engel (D-NY) is a member of the Commerce Committee in the U.S House of Representatives.
Philip Epstein is a New York-based oil financier.
Douglas Feith, formerly deputy assistant secretary of defense for negotiations policy, is a founding member of the law firm Feith and Zell, P.C.
Frank Gaffney, formerly acting assistant secretary of defense for International Security Policy, is director of the Center for Security Policy.
Richard Hellman, formerly counsel to the U.S Senate, is founder and president of the Christians' Israel Public Action Campaign.
Jesse Helms (R-SC) is the chairman of the Senate Foreign Relations Committee.
Jeane Kirkpatrick, formerly permanent U.S. representative to the United Nations, is senior fellow at the American Enterprise Institute.
Habib Malik is a founding member of the Foundation for Human and Humanitarian Rights, an independent, non-governmental organization in Lebanon.
Steven Merker is chairman of Barclay Partners, a New York-based merchant bank.
Daniel Nassif is executive director of the American Lebanese Institute.
Richard Perle, formerly assistant secretary of defense for International Security Policy, is a resident fellow at the American Enterprise Institute.
Daniel Pipes is director of the Middle East Forum and author of three books on Syria.
Nina Rosenwald is co-chair of American Securities Holding Corporation, investment activities in publicly-traded securities, as well as traditional investment and merchant banking.
Steven Rothman (D-NJ) is a member of the House's International Relations and Judiciary Committees.
William Rouhana is president & CEO of Winstar Communications, a NASDAQ-listed global telecommunications concern.
Michael Rubin is a Soref Fellow at The Washington Institute for Near East Policy and a lecturer at Yale University.
Charles Sahyoun is a Lebanese-American professional associated with Stratus Services Group, Inc.
Jim Saxton (R-NJ) is the vice-chairman of Congress' Joint Economic Committee as well as a senior member of the House Resources and Armed Services Committees.
Donn Starry, a retired four-star general, is the principal designer of the post-Vietnam U.S. Army structure and the AirLand Battle doctrine so successful in Desert Storm.
David Steinmann, chief of staff of American Securities, L.P., is chairman of the board of advisors of the Jewish Institute

for National Security Affairs.
David Wurmser, is a scholar at the American Enterprise Institute in Washington.

Research Services Group
Uscenter1@gmail.com